كلنا سوريون
سياسية ثقافية نصف شهرية
١٥/ آب / ٢٠١٤ | العدد ـ ١٢ ـ السنة الأولى | ١٢ صفحة | newspaper.allsyrians.org

نحاول أن تكون فضاءً إعلاميّاً مفتوحاً على الشأن السوريّ، وتشارك السوريّين حياتهم في بلاد النزوح، ونسعى لأن تكون ساحة لتبادل الرأي وتبادل المعلومة، محاولة جادّة للمساهمة في صناعة إعلام سوريّ جديد وجدّي، يساهم بدوره في صياغة وعي وطنيّ سوريّ جامع، يؤسّس لصياغة الهويّة الوطنيّة الجامعة .

قبل أن يستيقظ أعداؤنا على موتنا

داعش باغية تتمدّد، ماذا بعد أخترين؟

رجال الدفاع المدنيّ أبطال سلام وصنّاع حياة

عدسة عبدالله حكواتي

هل أصبحت سورية دولة فاشلة؟

بسّام يوسف

إذا كان علماء السياسة والاجتماع قد عرّفوا الدولة الفاشلة بجملة من المحدّدات، كفقدان السيطرة على جزء من التراب الوطنيّ أو فقدان التفرّد باستعمال القوّة عليه (وجود قوّة أخرى) أو بتعطّل جزئيّ أو كامل لمؤسّسات الدولة أو ....، أو كما عرّفها «نعّوم تشومسكي» في كتابه «الدولة الفاشلة» بأنّها الدولة التي لا تقدر ولا ترغب في حماية مواطنيها من العنف أو الدمار، أو التي تعتبر نفسها فوق القانون، وبالتالي تطلق يدها في ممارسة العنف والعدوان ضدّ مواطنيها وترتكب كلّ ما من شأنه أن يجرّد مؤسّساتها من أيّ جوهر ديمقراطيّ حقيقيّ. وفق كلّ التعاريف السابقة يمكننا القول إنّ سورية هي دولة فاشلة بامتياز.

وعلى الرغم من أنّ استعمال هذا المصطلح لم يكن لغايات بحثيّة أو معرفيّة بحتة، بل كان لنوايا سياسيّة، لأنّه عادة ما يُستعمل كتوطئة لفعل ما، تجاه دولة ما، لهدف – غالباً - ما يكون ضدّ مصلحة هذه الدولة، إلّا أنّه لابدّ من القول إنّه في الوجه الآخر يعكس واقعاً حقيقيّاً، يُبنى عليه لرسم مصير ومستقبل هذه الدولة.

سوريا ليست دولة فاشلة جرّاء الثورة التي انفجرت في منتصف آذار ٢٠١١، إنّها فاشلة منذ زمن طويل، ولعلّ تكريس صيغة الفشل كاملاً تجلّى بطريقة نقل السلطة بعد موت الطاغية الأب إلى الطاغية الابن.

إذاً، كلّ ما فعلته الثورة السوريّة هو أنّها رفعت الغطاء عن حقيقة هذا الفشل.

في المحاضرة التي ألقاها «ماكس مانوارينج» الباحث الاستراتيجيّ العسكريّ الأمريكيّ في معهد دراسات الأمن القوميّ في «تل أبيب» وتحدّث فيها حول الجيل الرابع من الحروب، ورسم بشكل مكثّف طريقة إدارة هذه الحروب والتي يمكن تلخيص خطّتها على النحو التالي:

(انهيار الدولة المعنيّة بالحرب من خلال تصارع مكوّناتها، وبالتالي الوصول إلى أهداف العدوّ بأيدي أبناء الدولة المستهدَفة ذاتها).

تُدفع الدولة التي هي هدف لهذه الحرب إلى التآكل من الداخل، ويتمّ ذلك بزعزعة استقرارها، وبخلق مناطق منها خارج سيطرة سلطتها، أو بتمرّد قسم من مكوّنات مجتمعها عليها والخروج عن سيطرتها، ثمّ العمل بدأب وتصميم على تعميق هذا الاحتراب الداخليّ حتّى انهيار الدولة.

إذاً، خلق الصراع الداخليّ، ثمّ تغذية هذا الصراع ومفاقمته وصولاً إلى عجز الدولة أو أيّ من مكوّناتها عن إيجاد الحلول، ما يؤدّي إلى البحث حُكماً عن حلول خارجيّة، وبالتالي فتح الباب واسعاً لفرض رغبات وإرادة وأهداف الآخرين، بتكثيف إرغام هذه الدولة على قبول إرادة العدوّ، والذي قد يكون (كما في حال سورية) قبول إرادات متعدّدة الجنسيّات.

لم يكن هدف السوريّين الذين ثاروا على سلطة طاغية وفاسدة هو تحطيم الدولة، ولا تحطيم مؤسّساتها وأجهزتها، لا بل كان هدفهم الحقيقي هو إعادة هذه المؤسّسات إلى غاية وجودها ودورها الأساسيّ. لكنّ النظام السوري وطوال عقود حكم عائلة الأسد، حطّم كلّ المؤسّسات التي تحمي الدولة والمجتمع وفق الصيغة الحديثة للدولة، وأبقى على جهازين فقط، هما جهازا الجيش والأمن كركنين أساسيّين للدولة، وما تبقّى هو ملحقات بهما، وعندما انفجرت الثورة عمل النظام على الإمساك بهذين الجهازين وزجّهما في مواجهة الشعب، فتحوّلت ثورة تصحيح شكل العلاقة بين السلطة والشعب، إلى ثورة تحطيم الدولة الأمنيّة والقائمة على الجيش والأمن، وبالتالي فقد أصبح انهيار الدولة كاملاً.

لم تعِ المعارضة السورية – ولا تزال حتّى اللحظة - كيف تتمّ إدارة ما يحدث في سورية من قبل الأطراف الخارجيّين، فهذا الصراع الذي لابدّ من الإقرار بحقيقة انتقاله من صراع بين شعب مقهور وسلطة مستبدّة، ليصبح صراعاً دوليّاً متعدّد الأطراف، وبالتالي فإنّ أيّ حلّ لهذا الصراع سيكون بالضرورة نتاج اتفاق هذه الأطراف الدوليّة، اتفاق لم يتمّ رسم ملامحه حتّى اللحظة، وعلى ذلك فإنّه يمكن فهم هذا التواطؤ والتجاهل الدوليّ لمأساة السوريّين ولموتهم وتشرّدهم، بينما يتمّ التعامل بسرعة مع ملفّات أخرى هي أقلّ أهمّيّة.

تتمة ص٤

تحقيقات العدد

ـ اقتصاد الساحل السوريّ... زمن الثورة ص٦
ـ لغة الزراعة... والكرامة في «كفر زيتا» ص٦
ـ الدفاع المدنيّ في حلب
ـ ثقافة الحياة في مواجهة الموت ص٧
ـ المرأة الثائرة
نضال مشرّف وغياب المعنيّين بها ص٧

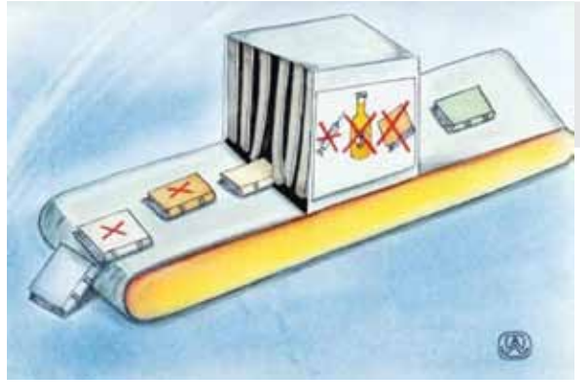

الروائيّ «لوكليزيو» والرقيب السوريّ

«إنّهنّ زوجات من يقتلوننا وبناتهم»... وكان هذا الجواب العدائيّ كافياً ليمنع الفتاة من النقاش.

تتحدّث رواية «نجمة تائهة» عن فتاتين: الأولى يهوديّة فرنسيّة اسمها (إستير)، والثانية فلسطينيّة اسمها نجمة. أمّا نجمة العربيّة الفلسطينيّة فتبقى سيرتها معلّقة، لا نهائيّة، مفتوحة على كلّ احتمالات البؤس والضنك والهوان.

ص ٢ محمّد أمير ناشر النعم

تساؤلات حول نهاية الثورة في سورية

كلنا اليوم ومع انتصاف السنة الرابعة، تدور الكثير من التساؤلات المشروعة حول نهاية الثورة، فيما تبدو كلّ المخارج مغلقة، فعن أيّة نهاية يجري الحديث، وإلى أيّ مخرج يمكن الاتجاه

من درعا التي أطلق فيها النظام رصاصته الأولى على الأهالي، إلى البراميل التي تُحيل العديد من المباني المأهولة إلى ركام من حجر وبشر، لا يبدو سادة القهر القابعين في دمشق، إلّا وكأنّهم يبحثون عن الخلاص في حربهم المجنونة على الشعب، لأكثر من أربعين عاماً من نظام الأسد المتشابه مع الأنظمة التي شهدت انهيارات متلاحقة في المنطقة، لم يكن أمام الأسد الابن سوى أن يعلن الحرب من طرف واحد؛ مع غياب الطرف الآخر، وفي ظّل حضور ضعيف لمعارضة سياسيّة تقليديّة، انتشرت المظاهرات المطالبة برحيل النظام، وتعالت الأصوات بين مؤيّد ومعارض، اختلطت الدماء في الشوارع وفي أقبية التعذيب، لتتوالى مشاهد الكارثة، وليتحوّل الوطن إلى ساحات مستمرّة من أنقاض ودماء، تلك هي الثورة السوريّة التي يشهد العالم فصولها المأساويّة المتتالية.

اليوم ومع انتصاف السنة الرابعة، تدور الكثير من التساؤلات المشروعة حول نهاية الثورة، فيما تبدو كلّ المخارج مغلقة، فعن أيّة نهاية يجري الحديث، وإلى أيّ مخرج يمكن الاتجاه، وعشرات المخارج لا يتخيّلها سوى المتصارعين على الأرض، دون أيّة قدرة على السير فيها. نظام مازال متشبّثاً بالحلّ العسكريّ، ورافضاً لأيّ حلّ يمسّ رأس السلطة كشخص مطلق الصلاحيّات، ضحايا بمئات الآلاف، والملايين من النازحين والمهجرين، دمار وفوضى يمتدّان على طول البلاد، وسيادة متراجعة إلى أجزاء من وطن، في حدود عاصمته ومنطقته الساحليّة، فيما انكفأ الفعل الثوريّ العفويّ الذي انطلق لإسقاط النظام، والذي قامت به مجاميع الناشطين المدنيّين والمتظاهرين بعيداً عن أيّة رؤية سياسيّة، مع انتشار الأسلحة وسيطرة الصراع العسكريّ، إلى فعل هامشي خارج البلاد أكثر من داخله، في جمع الإغاثات الإنسانيّة، وفي صناعة الصور والكلمات؛ بالمقابل فإنّ القوى والشخصيّات المختلفة التي شكّلت المعارضة الناشئة، والتي واجهت العديد من المعوقات، لم تتمكّن من تأطير قوى الثورة، بدءاً من الخلافات بين المجلس الوطنيّ وهيئة التنسيق، مروراً بالانفصال شبه التامّ بين الائتلاف والتشكيلات العسكريّة، وصولاً للاختلافات الداخليّة في صفوف الهيئة الواحدة، أمّا ما يتعلّق بالعسكرة التي فُرضت على الثورة، مع الردّ الهمجيّ لقوّات النظام بالمدافع والدبّابات والطائرات، والتي انطلقت لحماية المدنيّين كشكل من أشكال المقاومة المحلّيّة للنظام، بغضّ النظر عن كلّ ما سبّبته فوضى انتشار السلاح من أحداث مؤلمة، فقد أصبحت مع الأيّام الطويلة أسيرة للذخائر التي تأتي عبر الدعم البسيط، فيما فُتحت الأبواب أمام الجهاديّة الإسلاميّة القادمة من الخارج بكلّ تنوّعاتها وتناقضاتها، وأضحت البلاد جُزراً معزولة، وغدت الحروب القائمة صراعاً على البقاء والوجود بين الجميع، من النظام وحزب الله ، إلى داعش والنصرة ، إلى الجبهات الإسلاميّة المختلفة.

لاشكّ بأنّ هذا المشهد المكرّس على الأرض، لا يشير للنهاية المأساويّة لثورة شعب من أجل الحرّيّة، بقدر ما يشير للمأساة التي يتعرّض لها الشعب السوريّ، مأساة متشابهة مع ما يحصل في معظم بلدان المنطقة التي حُكمت لسنوات طويلة بأنظمة دكتاتوريّة محدّدة، فالنتائج الكارثيّة في تلك المجتمعات ذات الأنظمة التي فقدت كلّ مبررات وجودها، لم تكن ثورات الربيع العربيّ فيها سوى حدثاً موضوعيّاً، لا يمكن لقوى خارجيّة أن توّلده فيها، كما لا يمكن لها أن توقف الصراعات الداخليّة فيها؛ وللحديث عن الحالة السوريّة، لابدّ من التوقّف أمام الكثير من المعطيات الأخرى، فنظام الأسد الذي توفّرت كلّ الشروط الذاتيّة والموضوعيّة لرحيله، عمل على إدخال البلاد في صراع إقليميّ ودوليّ عبر إيران وروسيا، والثورة التي تـردّدت شعاراتها التعاضديّة من درعـا إلى عامودا، تحوّلت إلى أعلام ورموز للكتائب المتناثرة، حتّى ضمن المنطقة الواحدة، والدعم الذي تقدّمه العديد من الدول لقوى الثورة المختلفة التي هي بأمسّ الحاجة إليه، لم يكن إلّا دعماً لتعزيز نفوذ كلّ دولة على حدة، وبما يعزّز الصراعات بين القوى ذاتها.

بنظرة موضوعيّة، فإنّ ذلك الوضع المعقّد على الساحة السوريّة، والذي يتفاقم يوماً بعد يوم، لا يمكن أن يُحسم داخليّاً وفقط ، بل هو يشكّل خطراً داهماً على وقوع قسم كبير من البلاد تحت سطوة الجماعات الإرهابيّة، فالتقدّم الذي تحرزه بعض التشكيلات العسكريّة المناهضة للنظام في بعض المواقع، لا يمكن أن يشكّل تقدّماً عامّاً يمكن أن يؤدّي لسقوط النظام، مع التراجعات التي تحصل في مناطق أخرى في ظلّ توقّف الامدادات العسكريّة عنها، كذلك فإنّ التقدّم الذي يحرزه النظام في استعادة مواقع معيّنة، يبدو محدوداً، وفي مناطق معيّنة، ووفقاً لمشاركة حزب الله فيها، في ظلّ الضعف العدديّ لقوّاته المشاركة بالقتال، وتبقى داعش وحدها هي المستفيدة من هذه المعارك القائمة، باختيارها للمعركة التي تحقّق لها التمدّد والتوسّع ضدّ أيّ من الطرفين المذكورين، في محاولتها للسيطرة على المنطقة الشماليّة الشرقيّة من البلاد، وهكذا لم يعد ممكناً أن يأتي الحلّ إلّا بالمساعدة الإقليميّة والدوليّة، وإنّ التوجّه لطلب المساعدة في إيجاد الحلّ هو العمل الأكثر إلحاحاً، حلّ لابدّ أن يستند إلى إنهاء سيطرة داعش أوّلاً، عبر التوصل إلى توافق دوليّ لتشكيل هيئة حكم انتقاليّ تمثّل كافّة السوريّين، ثمّ وقف الدعم الموجّه للجماعات المختلفة، وتوجيه كلّ الدعم نحو بناء مؤسّسات سورية موحّدة.

لؤي حاج بكري

انتهاكات خطيرة في «عرسال»

كلنا أُحرقت بعض مخيّمات اللاجئين السوريّين في لبنان بسبب القذائف، ونقاط التفتيش منعتهم من الانتقال إلى الداخل اللبنانيّ.

ترجمة: مها خضّور- إعداد: بشّار فستق

استُهدف اللاجئون السوريّون في منطقة «عرسال» اللبنانيّة نتيجة قصف الجيش اللبنانيّ للمنطقة واشتباكه مع مقاتلين، فسقط العشرات من القتلى والجرحى من اللاجئين ضمن المخيّمات، وقد تناولت الصحف العالميّة هذا الحدث، فاعتبرت صحيفة «ذا نيويورك تايمز» في عدد الاثنين ٢٠١٤/٨/٤ بأنّ تلك الاشتباكات هي جزء ممّا أسمته «حرباً أهليّة امتدّت من سورية» وأوردت ما ادّعاه الجيش اللبنانيّ بأنّ «قواته استُدرجت للقتال ضدّ الإسلاميّين في عرسال». واعترفت الصحيفة في الوقت نفسه بأنّ المنطقة «تعتبر موطناً للعديد من اللاجئين السوريّين الذين اتّخذوا من شرق لبنان ملاذاً آمنا لهم» وأضافت أنّ شهوداً قالوا: «إنّ نقاط التفتيش اللبنانيّة منعت اللاجئين السوريّين من الانتقال إلى داخل لبنان، وإنّ اللاجئين شعروا بالذعر جرّاء منعهم من الانتقال إلى البلدات والمدن الداخليّة اللبنانيّة، لأنّهم لم يعرفوا إلى أين يذهبون»، وقال شاهد - حسب الصحيفة - يدعى وليد: «لقد أُحرقت بعض مخيّمات اللاجئين السوريّين بسبب القذائف، وإنّ نقاط التفتيش اللبنانيّة منعت اللاجئين السوريّين من الانتقال إلى داخل لبنانيّ».

ولابدّ من التذكير هنا؛ بما جاء في المادّة (٢٣) من الاتفاقيّة الخاصّة بوضع اللاجئين التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتّحدة للمفوضين بشأن اللاجئين عام ١٩٥١، ما نصّه: (تمنح الدول الموقّعة اللاجئين المقيمين بصورة نظاميّة في إقليمها نفس المعاملة الممنوحة لمواطنيها في مجال الإغاثة والمساعدة العامّة).

وأخذ التقرير الذي كتبته «هويدا سعد» من بيروت بقول رئيس بلديّة عرسال: «إنّ الحالة مأساويّة جدّاً، فجميع مراكز الإيـواء ممتلئة عن آخرها، وقريباً جدّاً سنعاني من نقص في الأدوية، كما أنّ المشافي الموجودة في المنطقة لن تتمكّن من استقبال الأعداد الكبيرة من الجرحى». وأكّد تقرير «ذا نيويورك تايمز» الذي شارك في كتابته «ريك جلادستون» من نيويورك، أنّ المفوضيّة العليا للاجئين على لسان ممثّلتها في لبنان «نينيت كيلي» قالت: «إنّها وصلت إلى منطقة البقاع وتواصلت مع عدد من المسؤولين هناك حول إيصال ما يمكن من مساعدات إضافيّة للمدنيّين الموجودين هنا والذين هم في أمسّ الحاجة لتلك المساعدات بما في ذلك الغذاء والماء والدواء».

من الجدير بالذكر، أنّ ما يزيد عن ثلث السوريّين اللاجئين، الذين بلغ عددهم حوالي مليون ومائة ألف لاجئ (وفق إحصائيّات الأمم المتّحدة) يتواجدون في منطقة وادي البقاع. وكان مجلس الأمن قد نبّه من خطر انتقال الحرب السوريّة باتجاه الأراضي اللبنانيّة، وصرّح المجلس في بيان له بأنّه دعم قوّات الجيش اللبنانيّ وقوّات الأمن في مساعيهم «لوقف الإرهاب ومواجهة التحدّيات الأمنيّة الجديدة».

وحسب ما روت الصحيفة فإنّ الأحداث جرت على الشكل التالي: « اندلع القتال في عرسال يوم الجمعة ١ آب، عندما قام الجيش اللبنانيّ باعتقال عماد جمعة قائد مجموعة سوريّة إسلاميّة في عرسال. وقد عُرف عن مجموعته المنتمية للقاعدة ودولة الإسلام في العراق والشام مهاجمتها للقوّات اللبنانيّة والجنود المتواجدين في المنطقة. اشترط المقاتلون إطلاق سراح جمعة قبل أيّة مفاوضات لوقف النار. وفي مكالمة هاتفيّة مع أحد الموالين لجمعة على الهاتف والذي عرّف على نفسه باسم أبو أسامة قال: «فليطلقوا سراح أميرنا وسوف ننسحب من كلّ البلدة وإلّا فإنّنا سنوسّع نطاق الاشتباكات وسيرتفع سقف مطالبنا».

ورأت «ذا نيويورك تايمز» أنّ: «الاشتباكات في المناطق الحدوديّة وقصفها بالقذائف من الجانب السوريّ قد عكّرت صفو تلك الحدود بين الحين والآخر، ولكنّ سيطرة الدولة الإسلاميّة على إحدى البلدات اللبنانيّة كانت أمراً غير مسبوق. وعلى الرغم مع أنّ أهداف داعش في الانتشار داخل لبنان كانت محدودة، إلّا أنّ ما جرى مؤخّراً يعكس أهداف تلك الجماعة التي يرى مقاتلوها أنّ المنطقة برمّتها هي أرض مملكتهم الإسلاميّة القادمة».

وفي ختام التقرير، ذكرت الصحيفة أنّ مجلس الوزراء اللبنانيّ عقد جلسته الطارئة لمناقشة الوضع في عرسال و «أبدى السيد تمّام سلام رئيس المجلس استعداده لإدارة المفاوضات مع الإسلاميّين الذين احتلّوا تلك البلدة. وقال سلام في تصريح تلفزيونيّ: «ليس هناك حلّ سياسيّ مع المجموعات المتطرّفة التي تهدّد المجتمعات العربيّة تحت اسم الدين، ونحن نسعى لتخليص لبنان من هذا المرض». كما قال أيضاً: «الحلّ الوحيد اليوم هو أن ينسحب المسلّحون من عرسال والمناطق المحيطة بها».

أمّا صحيفة «ذا ديلي ميل» الصادرة في ٩ آب فقد عنونت عن حوادث عرسال بالجمل التالية: «تدفّق اللاجئين باتجاه الحدود متوجّهين إلى وطنهم الذي مزقته الحرب. توغّل مقاتلي الدولة الإسلاميّة في لبنان طوال الأسبوع الماضي. سيطرة مقاتلي الدولة الإسلاميّة على عرسال، وإجبارهم على الانسحاب من قبل الجيش اللبنانيّ يوم الخميس الماضي ٧ آب.»

ووصفت «ذا ديلي ميل» مستجدّات الأحداث في قضاء (راشيّا) بالقول: «صباح اليوم اندلعت موجة جديدة من العنف في بلدة (كفر قوق)، حيث هاجمها الجهاديّون، ولكنّهم أُجبروا على التراجع على يد القوّات المسلّحة اللبنانيّة المحلّيّة. ويُعتقد أنّ بعض مقاتلي المجموعات الجهاديّة هم أعضاء في تنظيم الدولة الإسلاميّة الذي تمكّن من توطيد وجوده في شمال شرق سورية، وعلى بعد أميال عديدة عن لبنان. كما أنّ قوّات الأمن اللبنانيّة أعلنت أنّ تلك الجماعات الإسلاميّة قد هوجمت هجوماً عنيفاً من قبل القوّات الحكوميّة السوريّة في نفس اليوم». وأضافت الصحيفة أنّ: «ذلك التوغّل هو التمدّد الأخطر لتلك الجماعات على مدى السنوات الثلاث الماضية وحتّى اللحظة بالنسبة إلى لبنان». وحول الأوضاع الميدانيّة قالت الصحيفة: «قُتل العشرات في خمسة أيّام من القتال الضاريّ بين الجيش والميليشيات المقاتلة التي تضمّ بعضاً من مقاتلي الدولة الإسلاميّة في صفوفها والتي بسطت سيطرتها على أراض سوريّة وعراقيّة. وانسحبت الميليشيات من عرسال باتجاه المناطق الجبليّة القريبة من الحدود يوم الخميس، وقد أسروا تسعة عشر جنديّاً لبنانيّاً». ونقلت «ذا ديلي ميل» عن مصادر مقرّبة من تلك الميليشيات أنّهم سيبادلونهم بإسلاميّين اعتقلوا في السجون اللبنانيّة. وصرّح اثنان من قادة تلك المجموعات أنّهم أرسلوا مطالبهم للجيش اللبنانيّ والحكومة. وكان انسحاب الميليشيات المقاتلة من عرسال باتجاه الجبال في المنطقة الحدوديّة بعد معركة حامية قُتل فيها العشرات ومن بينهم ١٧ جنديّاً لبنانيّاً. وقال زعماء الميليشيات الإسلاميّة إنّهم جهّزوا قائمة تضمّ أسماء السجناء الإسلاميّين في السجون اللبنانيّة، وإنّهم يطالِبون بإطلاق سراحهم، ومن بينهم عماد جمعة الذي أجّج اعتقالُه يوم السبت الأحداث الأخيرة كلّها».

وأخيراً، نقلت صحيفة «ذا ديلي ستار» في العاشر من آب عن وزير الخارجيّة اللبنانيّة «جبران باسيل» قوله: «إنّ الأحداث الأخيرة التي شهدتها بلدة عرسال لم تكن سوى نتيجة للتدفّق الكبير للاجئين السوريّين نحو لبنان خلال الأعوام الثلاثة الماضية، وأنّ هذه الهجرة قد وطّدت قاعدة لدعم الإرهاب في لبنان».

كما أوردت الصحيفة ما صرّح به «باسيل» بما يخالف توجّه رئيس الحكومة، إذ قال «باسيل»: «إنّ على الحكومة اللبنانيّة اتخاذ قرار يعلّق تلك المفاوضات مع الإرهابيّين لأنّها ستكون الخاسر الوحيد في تلك المفاوضات».

وفي سياق تصريحات « باسيل» العنصريّة اختتمت «ذا ديلي ستار» تحقيقها من بيروت بما يعتقد به الوزير اللبنانيّ حول مخيّمات اللاجئين السوريّين في لبنان: « إنّها ستشكّل بيئة حاضنة للإرهاب». وكان قد طالب مرّات عديدة بإبعاد السوريّين أو عدم استقبالهم وحتّى إعادتهم إلى سورية. ولا بدّ هنا من التوضيح بأنّ الاتفاقيّة الخاصّة بوضع اللاجئين عام ١٩٥١، تضع المسؤوليّة على الحكومة المضيفة، بصفة رئيسيّة في حماية اللاجئين واحترام حقوقهم ومنها كما في النصّ: (توفير الحماية من الإعادة القسريّة إلـى بلد حيث سيتعرّضون فيه لخطر الاضطهاد أو انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وهذا ما يُعرف بمبدأ عدم الإعادة القسريّة ...). وهذا ما يعمل جزء من السياسيّين اللبنانيّين على تناسيه، بل ومحاربته.

«غرب كردستان»

مصطلح ملتبس ومراوغة في الخطاب السياسيّ

كلنا أحد أبرز وجوه النفاق تجلّياً، هو عدم استخدام مصطلح «غرب كردستان» في أيّ تصريح رسميّ لصالح مسلم باللغة العربيّة، كذلك لا وجود لمصطلح «الكرد جزء من سورية الواحدة» في أدبيّاتهم السياسيّة الكرديّة.

بين مصطلحيّ «غرب كردستان» و «جغرافيّة سورية الواحدة»، تتجلّى المناورة والمراوغة الفجّة في الخطاب السياسيّ للهيئة الكرديّة العليا في سورية.

استحضار هاتين الصيغتين المتباينتين في منحييهما، كحيلة منجزة في لعب أدوارها المرنة، من التحوّل المكانيّ والزمانيّ لمحاكاة الآخر، الداخليّ الكرديّ والخارجيّ السوريّ.

مختبرات الـ ب ي د صاغت هذه الثنائيّة، منذ بداية الثورة، كمَخرج لتساؤلات محتملة من قبل النظام (الحليف الكلاسيكيّ)، وحلفائها من المعارضة السوريّة (هيئة التنسيق) من جهة، ومن جهة أخرى جماهير حزبها التي ورِثتها من الـ ب ك ك، هذه الجماهير الموعودة بتحقيق حلمها: كردستان مستقلّة.

أقنعت الـ ب ي د (بتراخٍ من مسعود البرزاني) حلفائها في الهيئة بتبنّي هذه الثنائيّة، والترويج لها، رغم تحفّظ البعض لما تكتنفه من غموض، ومغامرة لفظيّة، لا تدوم كثيراً.

إذاً مصطلح «غـرب كـردسـتـان» هـو شعار خُصَّ به الكرد في مناطقهم، لحشد طاقاتهم البشريّة المفعمة بالعاطفة المكنونة منذ أوج نشاط الـ ب ك ك، ومصطلح نحن جزء من «الجغرافيّة السورية الواسعة» حسب تعبير «صالح مسلم»، هو لتطمين حلفائها من الجهات السوريّة عموماً، بأنّ الكرد لن يصطادوا حقوقهم في المياه العكرة، ولن يستخدموا تعبير «غرب كوردستان» إلّا في حدود مناطقهم، ولن يكون حاضراً على طاولة التسويات.

التسويات «المساومات» بدل التفاوض... ليس اصطياداً ماكراً لتوصيفٍ يوشي بدلالة مغايرة عن أهداف العمل السياسيّ المرتبط بقضايا أخلاقيّة، بل هو واقع يدلّ على ما تمارسه الهيئة من سياسة في حدود ردّ الفعل المشوب بمناوراتٍ محدودة.

فهذا الاستخدام العاطفي لشعار «غرب كردستان» وَظَّفَ كمّاً هائلاً من البشر في قوّة منظّمة، وعبر التضخيم الإعلاميّ لهذه القوّة المتواجدة في مناطق نفوذها (حقول النفط في الجزيرة، أحداث الأشرفيّة، إنهاء هيمنة عشيرة «البقّارة» في الأشرفيّة ذات الغالبيّة الكرديّة، ازدياد التجنيد العسكريّ في عفرين لأهمّيّة موقعها وجغرافيّتها العسكريّة كنقطة وصل بين تركيا وحلب).

هذه المعطيات التي أنجزها ب ي د كقوّة على الأرض، مستفيداً من تغاضي النظام عن أفعاله، في اتفاق على سيناريو تبادل لعب أدوار السيطرة على هذه المناطق، والتي رويداً رويداً فرضت هيمنتها بقوّة السلاح.

وهي الهيمنة التي كرّست سلطتها كبديل لسلطة النظام، التي تخلّت عنها طوعاً، وسرعان ما استدركت بأنّ لا ضمانة لديمومتها، إنْ لم تكشف لجماهيرها عن سرّ العلاقة بين هذه الثنائيّة في الممارسة السياسيّة، لا سيّما بوجود فعّاليّات شارحة وفاضحة لهذه الثنائيّة وكشف المستور عن ذرائعها، والتشهير بخفايا القوّة الحقيقيّة التي يستمدّ منها ب ي د هذه السلطة.

لا شكّ أنّ أحد أبرز وجوه النفاق تجلّياً، هو عدم استخدام مصطلح «غرب كردستان» في أيّ تصريح رسميّ لصالح مسلم باللغة العربيّة، كذلك لا وجود لمصطلح «الكرد جزء من سورية الواحدة» في أدبيّاتهم السياسيّة الكرديّة.

إذاً، ماذا نريد؟ لم لا تتّفق الهيئة الكرديّة على لغة المصطلح بإحدى اللغتين؟

تتّسع سقوف المطالِب بين مكوّنات الهيئة الكرديّة من الإدارة الذاتيّة حتّى الفيدراليّة، لكنّ الكلّ تراجع لصالح ب ي د، وهذا يدلّ على أنّ الهيئة تشكّلت كضرورة عسكريّة، بإملاء من «هولير» و «قنديل» لحماية المناطق الكرديّة، طالما أنّهما غير مستعدَّين للتقارب في برامجهما السياسيّة.

جـاءت مـبـادرة مسعود الـبـرزانـي، بلهفتها الاستعجاليّة، لتوحيد الصفّ الكرديّ عسكريّاً، بمثابة طوق نجاة لهذا الخطاب الثنائيّ الذي ابتدعه ب ي د، طالما أنّها تمتلك شروط التفاوض، والفوز بها، وحصلت على ما تريد، وتناصفت الهيئة بين مجلس «غرب كردستان» والطرف الآخر، المجلس الوطنيّ الكرديّ، ومن خلال هذه المناصفة على قيادة الهيئة الكرديّة العليا، أعادت رتق النفور الذي أبدته فئات شعبيّة واسعة من سلوكيّاتها المريبة، وشرّعت أفعالها التعسّفيّة ضدّ كلّ من يخالفها، وأجّلت ـ إلى حدّ ما ـ الإجابة عن تفشّي السؤال المتواتر: ما سقف مطالب ب ي د للكرد في سورية؟

إنّ هذا الخطاب الذي طُرح بمنحيين مختلفين في الدلالة، ما بين التأكيد على وحدة الجغرافية السوريّة، والتأكيد على وحدة جغرافيّة كردستان، أدّى بالكرديّ إلى التيه السياسيّ، ولم يجد أمامه إلّا تعويض ذلك بملاحقة حلمه وتمسّكه بالسلاح كضرورة وواجب لمواجهة تحدّيات الوضع الراهن، عبر ترجمة ذاتيّة لهذا التخبّط في الخطاب السياسيّ الكرديّ، وهذا ما سعى إليه ب ي د أوّلاً، ثمّ تبعته الأحزاب المؤتلفة معه.

محمّد جيجك

بين ليلة وضحاها.. داعش تتمدّد إلى ريف حلب الشماليّ.. والهدف التالي: أعزاز ومارع

كلنا أُحمّل جبهة النصرة والجبهة الإسلاميّة مسؤوليّة كبيرة عمّا حصل، كما أُحمّل الحكومة المؤقّتة ووزارة الدفاع جزءاً كبيراً من المسؤوليّة.

قام التنظيم بإعدام الطفل «أحمد البكري» ابن قائد لواء أمجاد الشام، الذي قاوم محاولات التنظيم للسيطرة على أختَرين.

أربعة أشهر وقرية أختَرين التابعة إداريّاً لمدينة أعـزاز الحدودية شمال حلب تقاتل تنظيم الدولة الإسلاميّة أو ما بات يُعرف بداعش، لكنّ السقوط لم يكن من نصيب أختَرين فقط، فقد تمدّد التنظيم الإسلاميّ المتطرّف ليبسط سيطرته العسكريّة أيضاً على قُرى احتيملات ودابق وأرشاف والمسعوديّة وتركمان بارح والغوز وبحورته، ممّا جعل مقاتلي داعش على مرمى حجر من مارع معقل لواء التوحيد وأعزاز الحدوديّة الإستراتيجيّة مع تركيا.

هل تتمدّد لتشمل حلب؟

مخاوفٌ كثيرة كان قد طرحها نشطاء و صحفيّون من إمكانيّة هجوم محتمل لتنظيم داعش على ريف حلب الشماليّ، بعد تأمين مواقعه في دير الزور والرقّة والسيطرة على الفرقة ١٧ ومطار الطبقة العسكريّ، وهو بالفعل ما حصل عندما استقدمت داعش حشوداً و آليّات ثقيلة وبدأت معركتها الأقوى في أختَرين، بعد أشهر من المناوشات بينها وبين فصائل معارضة من الجبهة الإسلاميّة والجيش الحرّ ولواء جبهة الأكراد، فيما تحدّث ناشطون عن (خيانة) حواجز جبهة النصرة في تركمان بارح التي انسحبت من مواقعها لتسمح لمقاتلي داعش بالعبور إلى أختَرين وتركمان بارح والسيطرة عليهما، حيث تُعتبر أختَرين بوّابة الريف الشماليّ.

أطلق مقاتلو داعش اسماً لمعركتهم الجديدة وهو «معركة الثأر للعفيفات» نسبة لزوجة «حجّي بكر» الرجل الثاني في التنظيم والذي قُتل على أيدي الثوّار في تل رفعت منذ أشهر، عندما اندلعت المعارك ضدّ التنظيم لطردهم من مناطق حلب وريفها وقاموا بأسر زوجته، معركة «الثأر للعفيفات» سقط فيها ٤٠ مقاتلاً ٣١ منهم من مقاتلي الجيش الحرّ والكتائب الإسلاميّة و٨ على الأقلّ من تنظيم داعش في معارك كانت عنيفة جدّاً حسب المرصد السوريّ لحقوق الإنسان.

و قد نشر المكتب الإعلاميّ للواء جبهة الأكراد الذي يقاتل على هذه الجبهة بياناً حمل عنوان «حقائق سقوط أختَرين والخيانة العظمى من قبل عدّة فصائل» ذكر فيه أنّ داعش استقدمت تعزيزات كبيرة إلى جبهات الراعي وأختَرين وحاولت تطويق أختَرين والتقدّم كما تحدّث البيان عن «خيانة عظمى بحقّ أهالي الريف الشماليّ» من قبل كتائب لم تذكر اسمها حيث قال البيان: «تفاجأنا بتسليم تلك الكتائب تركمان بارح وجبهات أُخرى لداعش ووصول دبابات داعش وأرتالها إلى شمال أختَرين لتقوم بتطويق الحصار على أختَرين وقوّات جبهة الأكراد المتواجدة في المدينة»، وغالب الاعتقاد أنّ هذا الاتهام توجّهه جبهة الأكراد إلى حواجز جبهة النصرة التي كانت متواجدة على جبهة تركمان بارح.

أبو أمين عضو المكتب السياسيّ لجيش المجاهدين

تحدّث عن الأسباب الموضوعيّة لتقدّم داعش كما يراها قائلاً: «على الأغلب وصلت لداعش معلومات من خونة مقرّبين للفصائل المشاركة بأنّ وضع العدو (أي نحن) يفتقر إلى التنسيق ولا يوجد قوّة كبيرة على هذه الجبهات، مع انسحاب مجموعات لأحرار الشام قدِموا من إدلب، ووضع الثقل كلّه على صقور الشام، كما أنّ وجود أكثر من طرف عسكريّ على جبهة حسّاسة كأختَرين بدون تنسيق أو غرفة عمليّات أضعف الجبهة، وخاصّة مع وجود حواجز لجبهة النصرة وسوء الظنّ بها سلفاً من قبل مقاتلي بقية الفصائل» وأضاف أبو أمين: «لا نريد خسارة النصرة و عليهم أن يساعدوننا في إثبات حسن النيّة»

في السياق ذاته أفادت عدّة مصادر أنّ التنظيم كان قد قام بإعدام الطفل «أحمد البكري» ابن قائد لواء أمجاد الشام الذي قاوم محاولات التنظيم للسيطرة على أختَرين منذ أربعة أشهر وحتّى سقوطها بيد التنظيم، وكان المرصد السوريّ لحقوق الإنسان قد أكّد أنّ لواء «داوود الإسلامي» الذي بايع داعش مؤخّراً، كان مشاركاً أساسيّاً في المعارك ضدّ الثوّار.

اتهامات تطال الحكومة المؤقّتة وحشود عسكريّة لصدّ التنظيم:

وجّـه ناشطون أصابع الاتّهام أيضاً إلى وزارة الدفاع في الحكومة السوريّة المؤقّتة «المعارضة» قائلين: إن عدّة فصائل من الجيش الحرّ كانت قد طلبت من الوزارة تزويدها بالسلاح والذخيرة من أجل منع تنظيم داعش من التمدّد إلى ريف حلب الشمالي وخنق جغرافيا الثورة، لكنّ محاولاتهم لم تلقَ آذاناً صاغية بل قُوبلت بالتجاهل التامّ، هؤلاء الناشطون أكّدوا أنّ الحرّ وكتائب أخرى صمدوا مدّة ٦ أشهر دفاعاً عن المنطقة دون حصولهم على أيّ دعم عسكريّ.

أحمد روش (٢٢ عاماً) ناشط مدنيّ في مدينة حلب يقول: «ما حدثَ كان متوقّعاً بعد تخاذل الكثيرين عن الالتحاق بهذه الجبهة المهمّة، أُحمّل جبهة النصرة والجبهة الإسلاميّة مسؤوليّة كبيرة عمّا حصل، كما أُحمّل الحكومة المؤقّتة ووزارة الدفاع جزءاً كبيراً من المسؤوليّة، وأعتقد أنّ الحلّ يكمن في توحيد جهود كافّة الفصائل وبدء معركة لاقتصاص جذور داعش من ريف حلب الشمالي والشرقي».

ما تحدّث به أحمد عن حلٍّ يراه مناسباً كان قد بدأ فعلاً، فبعد تمدّد التنظيم وسيطرته على القرى الآنفة الذكر تمّ إنشاء غرفة إدارة أزمة في الريف الشماليّ بقيادة «الشيخ حسام» من جيش المجاهدين، وكانت حشود ضخمة من المقاتلين والآليّات المحمّلة بالأسلحة الثقيلة قد توجّهت إلى قرية صـوران القريبة من أعزاز والتي يُعتقد أنّها ستكون الهدف التالي لداعش، الغرفة تضمّ كلّاً من: حركة نور الدين الزنكي وجيش المجاهدين والجبهة الإسلاميّة وجبهة النصرة. يُذكر أنّ مبادرات قام بها ناشـطون كمبادرة سيف حلب ومبادرة بركان حلب كانت قد طالبت بتشكيل غرفة عمليّات مشتركة بين الفصائل المعارضة للتنسيق العسكريّ في صدّ محاولات داعش والنظام في التقدّم إلى حلب وريفها، لكنّ هذه المحاولات لم تلقَ تجاوباً فيما مضى.

و في سياق متّصل تستمرّ محاولات السيطرة على حلب وضرب جغرافيا الثورة تارة من داعش وتـارة من النظام، فكلّما تقدّمت داعـش قام النظام بشنّ هجماته على مدينة حلب من الخاصرة، فحالما سيطرت داعش على أختَرين، اندلعت اشتباكات بين الثوّار وقوّات النظام قرب مخيّم حندرات حيث قصف الأخير مخيّم حندرات بالمدفعيّة الثقيلة، يُشار إلى أنّ منطقة مخيّم حندرات تعتبر خيط الأمل الأخير لمنع الحصار الذي يسعى النظام إلى إطباقه على الأحياء الخاضعة لسيطرة الثوّار في مدينة حلب بعد سيطرته على المدينة الصناعيّة، ويعدّ طريق مخيّم حندرات الطريق الوحيد الذي يصل أحياء المدينة بقرى الريف والحدود السوريّة التركيّة، كما استهدف طيران النظام صباح اليوم مدينة أعزاز بصاروخين فراغيّين في استهداف أتى مباشرة بعد تمدّد تنظيم داعش باتجاه أعزاز وسيطرته على عدّة قرى تابعة إداريّاً لمدينة أعزاز و لا تبعد كثيراً عنها.

عارف حاج يوسف ـ حلب

سوريّون يتحدّون الموت بالرياضة

بين حلب وكلّس، النشاط الكرويّ للسوريّين على ما يرام، بطولات جديدة تُقام، وأفكار تبحث عن داعم أو مموّل (وبالقليل من التكاليف). هي صرخة عبر الرياضة واللعب الجماعيّ لنعلن من جديد حقيقة الإنسان السوريّ المحبّ للحياة والرياضة وللعمل التطوّعي.

في حلب، وعلى وقع البراميل والصواريخ والقصف وأخبار الحصار والنزوح، نشاط كرويّ صغير مميّز لأسابيع قليلة، وفي كلّس التركيّة نشاط مماثل لشباب سوريّ يبحث عن الحياة بعيداً عن خسائر الحروب القاسية فيترجم رحلة البقاء رياضيّاً.

الصمود الرياضيّ في حلب

تقام في مدينة حلب هذه الأيّام الدورة التنشيطيّة الكرويّة الأولى باسم الشهيد «حسام الموسى» بإشراف مكتب الداخل في الهيئة العامّة للرياضة والشباب بسورية، بمناسبة مرور عام كامل على تأسيس الاتّحاد الرياضيّ السوريّ الحرّ، على ملعب صغير (٥ل٥) بمشاركة ١٢ فريقاً من مجالس ومنظّمات ثوريّة ومدنيّة في حلب وهي: (ثوّار طريق الباب، أبرار حلب، نجوم الثورة، مجلس ثوّار صلاح الدين، مجلس ثوّار بستان القصر والكلّاسة، سيف حلب لأهل الشام، الدفاع المدنيّ، مركز حلب الإعلاميّ، أحرار المشهد، ثوّار صلاح الدين، أنصار الثورة، أحرار سيف الدولة).

تُجرى البطولة بطريقة الدوري من مرحلة واحدة، حيث تلعب كلّ الفرق مع بعضها ويفوز بالدورة الأكثر نقاطاً، وقد شهدت الدورة حتّى الآن إقبالاً من الفرق والمتابعين، حيث كان من المقرّر أن تبدأ بستّة فرق، إلّا أنّ التحاق المجالس والشباب الثوّار بالبطولة جعلها تمتدّ الى ١٢ فريقاً، وللأمانة فإنّ نشاطات الهيئة العامّة للرياضة والشباب قد تأخّرت شهوراً طويلة بسبب ما مرّت به مدينة حلب طيلة الفترة الماضية، ليفاجأ الكثير من الشباب أنّ هناك من يلعب وينظّم دورات في بعض الأحياء بدون أيّ دعم ماليّ، أو حتّى أيّ اهتمام إعلاميّ.

عن هذه الدورة حدّثنا نائب رئيس الهيئة العامّة للرياضة والشباب «معروف سبسبي» قائلاً:

البطولة جيّدة إلى حدّ ما تنظيميّاً، وأهدافها كانت من أجل محاولة إخراج المجتمع المدنيّ والثوريّ من حالة الحرب، وإعادة عجلة الرياضة للدوران في المناطق المحرّرة، وهي بالدرجة الأولى تحدٍّ للنظام وآلة القتل التي لا تتوقّف، كما تُعدّ هذه النشاطات الصغيرة بداية لبطولات قادمة على مستوى جميع الألعاب والفئات العمْريّة. وعن سؤالنا حول الدعم المقدّم للدورة التنشيطيّة أجاب سبسبي: الدعم يكون على شكل تبرّعات من أعضاء الهيئة، والسبب الرئيسيّ هو ضعف الإمكانات، وبلغة أوضح الدعم الغير موجود أصلاً حتّى الآن.

«عبد الله بدوي» لاعب بفريق بستان القصر يقول: الدورة جاءت في وقتها لتعبّر عن صمود شباب المدينة، وقد عكست المشاركة في البطولة حالة إيجابيّة ومنافسة ودّيّة بين الشباب، وحتّى على مواقع التواصل الاجتماعيّ بات جميع المشاركين ينشرون صور البطولة ويعلنون التحدّي بشيء من المنافسة والفكاهة.

في كلّس، حكاية بلغة رياضة كرويّة

في كلّس التركيّة، ينظّم الشباب السوريّ هذه الأيّام دورات تنشيطيّة وبطولات كرويّة بعيدة عن العشوائيّة، مستفيدين من اللاعبين والشخصيّات الرياضيّة المتواجدة في المدينة، للإشراف بشكل دائم على إقامة هذه الدورات. ومنذ مطلع العام حتّى الآن أقام السوريّون عدّة مباريات وبطولات آخرها المُقامة حاليّاً باسم «سيف حلب لأهل الشام».

وعن هذه النشاطات أفادنا الحكم السوريّ «أنس الحسين» المشرف على هذا النوع من الدورات قائلاً: هذا النوع من البطولات للشباب الهدف منها العمل على تأسيس المؤسّسة الرياضيّة لسورية المستقبل، رغم كلّ المعوقات اللوجستيّة والماديّة، لذلك قرّرنا العمل على نطاق أوسع، مع حاجتنا الدائمة لغطاء قانونيّ ودعم ماديّ للعمل على تأسيس أندية المستقبل. من خلال المشاركات شاهدنا خامات جيّدة بإمكانها تقديم مستوى لائق بالكرة السوريّة في قادمات الأيّام.

وعن التواصل مع الكيانات الرياضيّة قال أيضاً: حتّى الآن تواصلنا مع الأستاذ «وليد مهيدي» كونه المسؤول الرياضيّ في مديريّة الشباب والرياضة في الحكومة السوريّة المؤقّتة، وقد وعدنا خيراً، وننتظر أن تترجم كلّ الوعود على أرض الواقع فهذا حقّ الرياضة السوريّة علينا.

الحلم الرياضيّ لا يموت

إذن، ليس غريباً على أيّ إنسان شاهد الأحياء الصغيرة ومفارق الطرقات مليئة بالهواة ومحبّي الرياضة وخصوصاً كرة القدم قبل الثورة في سورية وقبل السيناريو المدمّر والمؤسف الذي تسلّط على شعبنا بفعل آلة الاجرام والاستبداد، أن يعود ليرى الكثير من أبناء سورية يمارسون الرياضة بمختلف ألعابها. الرياضة بحدّ ذاتها ثورة والرياضة شريان مهمّ في كلّ مجتمعات الكرة الأرضيّة.

عروة قنواتي

درّة الشرق السوريّة، أخطر مدينة في العالم

أصدرت المجلّة الأمريكيّة «لايف واير» قائمة أخطر المدن في العالم لعام ٢٠١٣، وقد كان تصنيفها على أساس معدّل جرائم القتل لكلّ مواطن، وحازت أمريكا اللاتينيّة على الصدارة. أمّا هذه المرّة فقد تمّ أخذ بضعة عوامل أخرى في الاعتبار، واعتمد تصنيف أخطر ١٠ مدن في العالم لعام ٢٠١٤ على أساس معدّلات الجريمة العنيفة والاضطرابات السياسيّة والاقتصاديّة المحتملة. وهذه القائمة بالمدن الأخطر لهذا العام:

المركز الأوّل: حلب السوريّة

مدينة حلب، والتي تعتبر المركز الاقتصاديّ السوريّ، تقصف يوميّاً بالبراميل المتفجّرة بواسطة الطائرات الحربيّة، وبصواريخ سكود، وترزح تحت وطأة الحصار منذ ثلاث سنوات، فيضطرّ مواطنوها إلى النزوح، وتتسبّب هذه الظروف باستمرار المواجهات بين المسلّحين وقوّات النظام، وبانعدام الأمن. وقد أصبحت مدينة حلب مكاناً غير صالح للعيش، حيث يسقط المئات من المواطنين قتلى يوميّاً، ويعاني ما تبقّى من المدينة نقصاً في المواد الغذائيّة والوقود، بالإضافة إلى انقطاع التيّار الكهربائيّ والمياه وتراكم القمامة ممّا أدّى الى انتشار الأمراض، في ظلّ انعدام شبه تامّ للخدمات الطبّيّة وغيرها.

المركز الثاني: سان بيدرو سولا، الهندوراس

للسنة الثالثة على التوالي تعدّ مدينة سان بيدرو سولا في الهندوراس عاصمة القتل في العالم، ويصل فيها متوسّط الجرائم إلى ٢٠ جريمة قتل يوميّاً!

المركز الثالث: كراكاس، فنزويلا

بسبب تصاعد العنف والاحتجاجات ضدّ الحكومة إضافة إلى التضخّم والجريمة منذ وفاة الرئيس الفنزويلي، هوغو شافيز، في ٥ آذار عام ٢٠١٣، حيث أنّ المتظاهرين يغرقون شوارع العاصمة الفنزويلية، كاراكاس.

المركز الرابع: كيب تاون، جنوب أفريقيا

على الرغم من أنّ أرقام الجريمة تظهر منخفضة إلّا أن وجود مدينة كيب تاون على هذه القائمة يعني أنّ العنف في جنوب أفريقيا آخذ في الازدياد،

المركز الخامس: كابول، أفغانستان

تحذّر الأمم المتّحدة وحلفاء أمريكا من خطر الحرب الأهليّة في أفغانستان بمجرّد انسحاب القوّات الأميركيّة من البلاد بحلول نهاية هذا العام.

المركز السادس: أكابولكو، المكسيك

مدينة أكابولكو هي أخطر مدينة في المكسيك وقد كانت ميناءً بحريّاً فاخراً إلّا أنّها فقدت جاذبيّتها بسبب حروب المخدّرات على أراضيها نظراً لموقعها الاستراتيجيّ على طول طرق التجارة.

المركز السابع: مقديشيو في الصومال

بسبب تهديدات الخطف والإرهاب السائدة ضدّ الغربيّين، إضافة إلى الهجمات العشوائيّة والتي غالباً ما تنفّذ في الأماكن المزدحمة.

المركز الثامن: كاراتشي في الباكستان

أصبحت كراتشي مشهورة خاصّة بالقتلة على متن الدراجات الناريّة والذين يطلق عليهم قتلة الهدف، حيث يتقاضون من ٧٠٠$ – ١٠٠٠$ لاغتيال رجال الشرطة والمحتجّين ورجال الأعمال والمعارضين السياسيّين والمواطنين الأبرياء!

المركز التاسع: ماسيو، البرازيل

أسواق الكوكايين آخذة في الارتفاع في ماسيو ومعها نسبة الجريمة، هذه الأسواق هي الوجهة المفضّلة للفقراء الذين يجدون أنفسهم غير قادرين على تسديد ديونهم، ومن ثمّ يتمّ استغلالهم من قبل العصابات ليزرعوا الخوف بين الناس ويضمنوا لهم سلطة أعلى من الحكومة.

المركز العاشر: كامدن بولاية نيو جيرسي

المدينة الأكثر خطورة، ويقدّر معدّل البطالة في كامدن بـ ٣٠ إلى ٤٠ في المائة مع معدّل تسرّب من التعليم بلغ ٧٠ في المائة وتوجد في هذه المدينة أكثر من مائة سوق للمخدّرات تدار عن طريق العديد من العصابات!

كلنا سوريون

هل أصبحت سورية دولة فاشلة؟

تتمة ص ١

في انتظار اتفاق المصالح الخارجيّة على صيغة حلّ الأزمة السوريّة، تبقى هناك زاوية تضيق مساحتها كلّ يوم، زاوية ينحشر فيها الشعب السوريّ وقواه السياسيّة والعسكريّة الوطنيّة، والتي تحلم بسورية الوطن والدولة، تبقى هذه الزاوية مستهدفة من أطراف كثيرة لا تبدأ بالنظام السوريّ نفسه، ولا تنتهي بالفصائل العسكريّة الملتحية براياتها السوداء، بل تشمل أيضاً طيفاً واسعاً من القوى الداخليّة والخارجيّة.

يُنهي "مانوارينج" محاضرته التي أشرنا إليها أعلاه قائلاً:

يجب أن تنفّذ انهيار الدولة المعنيّة ببطء وهدوء كافيين، وإذا فعلت فسوف تستيقظ وترى عدوّك ميتاً.

ماذا يمكن لمن حُشر في هذه الزاوية أن يفعل حيال هذه الحرب المجنونة، والتي تأكل مقوّمات بقاء سورية وتدفع بها إلى الانحلال والتلاشي .....؟؟

سؤال على السوريّين جميعاً أن يبحثوا عن جوابه:

ماذا يمكننا فعله قبل أن يستيقظ أعداؤنا على موتنا جميعاً ؟؟.

نحن إخوة biz kardeşiz

بعد الأحداث الأخيرة والتي شهدت توتّراً واضحاً في مدينتي "غازي عنتاب" و "كهرمان مرعش" بين بعض الأتراك وبعض السوريّين، تداعت مجموعة من الشباب السوريّ وتطوّعت لتنفيذ حملة في مدينة "غازي عنتاب" تساعد في تخفيف الاحتقان الحاصل. وقد أطلق المتطوّعون على حملتهم اسم: "نحن إخوة" لتمكين أواصر المحبّة والأخوّة بين الشعبين السوريّ والتركيّ.

ولكسر حاجز اللغة فقد اعتمدت الحملة في تنفيذها على الأمور المشتركة بين الشعبين فاعتمدت على الفنون وألعاب الأطفال.

جرى إطلاق الحملة خلال أيّام عيد الفطر السعيد، بالرسم على وجوه الأطفال في الحدائق العامّة وتوزيع البوالين والشوكولا والتقاط الصور وتوزيع بطاقات تحمل شعار الحملة.

إتلاف ٥٨١ طنّاً من الأسلحة الكيمياويّة

وكالات - أعلنت المنظّمة الدوليّة لحظر الأسلحة الكيمياويّة أنّ جميع المواد الأوليّة الداخلة في إنتاج غاز السارين السام، والتي كانت نُقلت من سورية، قد أُتلفت. وأضافت المنظّمة أنّ المواد التي تبلغ زنتها 581 طنّاً قد أُتلفت على متن السفينة الأمريكيّة (MV Cape Ray) المخصّصة لهذا الغرض، في مياه البحر الأبيض المتوسّط.

وكانت المنظّمة قد أعلنت في 8 آب الحالي، عن تدمير ثلاثة أرباع مخزون سورية الكامل من الأسلحة الكيماويّة بحسب ما ذكر الموقع الرسمي للأمم المتّحدة.

وتشكّل هذه العمليّة جزءاً من اتفاق بين روسيا الاتّحاديّة والولايات المتّحدة بهدف التخلّص من ترسانة سورية من الأسلحة الكيمياويّة.

وكان الاتفاق قد أُبرم عقب مقتل المئات من المدنيّين السوريّين في هجوم لقوّات النظام بغاز السارين استهدف منطقة الغوطة قرب دمشق في الحادي والعشرين من شهر آب العام الماضي.

استقلاليّة القضاء في التشريع السوريّ

يقسم الفقهاء الدول تبعاً لفلسفة نظام الحكم فيها إلى نوعين متمايزين: هما الدولة الحاكمة والدولة الراعية. فالدولة الحاكمة هي التي لا يهمّها من أمر الشعب سوى الحكم والسيطرة على إدارة الدولة ومواردها وثرواتها وحدودها، أمّا الدولة الراعية وهي النموذج المتكامل من الجوانب السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والخدميّة فهي نموذج يكاد يكون غائباً عن معظم الدول العربية.

في الدولة الراعية يعتبر استقلال القضاء مظهراً من مظاهر سيادة الدولة، ويزداد تألّقاً ووضوحاً كلّما ازدادت الدولة صعوداً في سلّم الحضارة والمدنيّة والتقدّم، خلافاً لواقع الأمم المتخلّفة، التي تكون فيها السيادة للقوّة، ويُجمع فقهاء الساسة وعلماء الإدارة والدستور أنّ القضاء هو أهمّ المرافق في كيان الدولة، لأنّه يبتغي إقامة العدل بين رعايا الدولة في كلّ ما يتعلّق بأمنهم وحرّيّتهم ومُلكيّتهم وأفكارهم ومعتقداتهم.

ينظر الفقه الدستوريّ إلى السلطة القضائيّة باعتبارها إحدى الدعائم الثلاث التي يقوم عليها الحكم في أيّ مجتمع، فالقضاء هو الحصن الأخير لحماية الأمّة و أفرادها بعضهم بمواجهة البعض الأخر، أو بمواجهة السلطة، و بقدر ما يكون القضاء قويّاً مستقلاً راسخاً، تكون حرّيّات الناس و أموالهم و أرواحهم محصّنة كريمة، وعليه نجد أنّ معظم دساتير الدول أقرّت باستقلال السلطة القضائيّة.

١ – الاستعراض التاريخيّ لاستقلال القضاء في التشريع السوريّ:

ليس من المفيد الغوص بعيداً في تاريخ التشريعات القضائيّة السوريّة، حيث تتالى صدور تشريعات كثيرة بدءاً من القرار الذي ينظّم السلطة القضائيّة رقم ١٢٤ تاريخ ١٩٢٣/٦/١٥، إلى يومنا هذا. فقد صدر المرسوم التشريعي رقم ٩٨ تاريخ ١٩٦١/١١/١٥ والذي طرأت عليه عدّة تعديلات بعد صدوره، وبمقتضى هذا القانون وتعديلاته فقد تحدّد مفهوم الحصانة: بصيانة القضاة من العزل والنقل. وبالفعل فقد كان هذا المرسوم يحقّق حدّاً مقبولاً من استقلاليّة القضاء ومنح القضاة مساحة معقولة من الحرّيّة لممارسة وظيفتهم.

لم تكن حصانة القاضي من العزل تعني: عدم قابليّة صرفه من الخدمة على الإطلاق، إذ يمكن صرفه بموجب قرار يصدر عن مجلس القضاء الأعلى بعزله بوصفه مجلساً لتأديب القضاة إذا ارتكب القاضي أعمالاً من شأنها أن تُشين مسلكه أو تُعيبه.

و بالنتيجة، فإنّ هذا التشريع قد وكّل أمر البتّ في موضوعات القضاة من تعيين و ترفيع و نقل و عزل و تأديب إلى هيئة قضائيّة صرفة هي مجلس القضاء الأعلى.

لقد مرّت التشريعات الدستوريّة المتعلّقة بالسلطة القضائيّة بالعديد من المراحل خلال فترة الاستقلال:

أوّلا - الدستور السوريّ لعام ١٩٥١ : الذي أضفى أهمّيّة كبيرة للقضاء وحرص على استقلاليّة القضاء فنصّ في المادّة ١١٣ على ما يلي:

١- تؤلّف المحكمة العليا من سبعة أعضاء يسمّى أحدهم رئيساً لها.

٢- يشترط في العضو أن يكون:

أ-متمتّعاً بشروط المرشّح للنيابة.

ب- حاملاً إجازة الحقوق من الجامعة السوريّة أو ما يعادلها.

ج- متمّاً الأربعين من عمره.

د- قد مارس القضاء والمحاماة والتدريس الجامعيّ، أو أحد هذه الأعمال مدّة لا تقلّ عن عشر سنوات.

ونصّ في المادة ١١٨ على

١-يؤلّف مجلس القضاء الأعلى من سبعة أعضاء:

أ- رئيس المحكمة العليا رئيساً.

ب- اثنين من أعضاء المحكمة العليا تختارهما المحكمة.

ج- الأربعة الأعلى مرتبة من قضاة محكمة التمييز .

٢ - يشرف هذا المجلس على شؤون قضاة الحكم المتعلّقة بمهمّتهم.

ثانياً - في عام ١٩٦٢ جاء المرسوم التشريعيّ رقم ١٢٠ تاريخ ١٩٦٢/٩/١١ ونصّت المادّة ٣ منه على ما يلي:

- يؤلّف مجلس القضاء الأعلى على الوجه الآتي :

- رئيس محكمة النقض رئيساً.

- النوّاب الثلاثة لرئيس محكمة النقض.

- الأمين العام لوزارة العدل.

- أقدم مستشاري محكمة النقض، وعند غياب رئيس محكمة النقض أو أحد نوّابه أو رئيس محكمة الاستئناف يحلّ محلّه من يليه في الأقدميّة من ملاك محكمته، وعند غياب الأمين العام يحلّ محلّه أقدم قضاة الإدارة المركزيّة.

وبالنتيجة؛ فإنّ قراءة سريعة للنصوص السابقة تعطينا فكرة واضحة عن مكانة القضاء واستقلاله في الدساتير السابقة لدستور عام ١٩٧٣، و اتّجاه المشرّع لأن يجعل من الجهاز القضائيّ جهازاً متميّزاً يضمّ خيرة الناس علماً وسمعة وخبرة.

ثالثاً - وأمّا الدستور السوريّ لعام ١٩٧٣ فقد شكّل الكارثة التي أطاحت بكلّ استقلاليّة للقضاء:

ومن دراسة مواد هذا الدستور يتجلّى لنا: أنّ رئيس الجمهوريّة يُهيمن هيمنة كاملة على جميع السلطات و يُحكم قبضته عليها بشكل لا يدع لها مجالاً للحركة، إلّا وفق مشيئته، فهو يمثّل مركزاً أقوى من مراكز بعض الملوك، جاء الدستور يمهّد لسلطة مطلقة للسلطة التنفيذيّة التي يرأسها رئيس الجمهورية، ولقد خصّ الدستور السوريّ لعام ١٩٧٣ في الفصل الثالث بحث السلطة القضائيّة في الموادّ من ١٣٢ وحتّى ١٣٨ كما يلي:

المادّة ١٣٢(يرأس رئيس الجمهورية مجلس القضاء الأعلى و يبيّن القانون طريقة تشكيله واختصاصه و قواعد سير العمل فيه)

المادّة ١٣٣(١- القضاة مستقلّون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون.

٢- شرف القضاة و ضميرهم و تجرّدهم ضمان لحقوق الناس و حرّيّاتهم.)

المادّة ١٣٤ (تصدر الأحكام باسم الشعب العربيّ في سورية)

المادّة ١٣٥ (ينظّم القانون الجهاز القضائيّ بجميع فئاته وأنواعه ودرجاته ويبيّن قواعد الاختصاص لدى مختلف المحاكم).

المادّة ١٣٦ (يبيّن القانون شروط تعيين القضاة وترفيعهم ونقلهم وتأديبهم وعزلهم)

المادّة ١٣٧ (النيابة العامّة مؤسّسة قضائيّة واحدة يرأسها وزير العدل وينظّم القانون وظيفتها واختصاصاتها).

لقد نصّت المادّة ١٣٢ . أنّ رئيس الجمهوريّة والذي هو في الوقت ذاته رئيس السلطة التنفيذيّة يرأس مجلس القضاء الأعلى، ولئن كانت المادة ١٣٣ قد بيّنت بأنّ القضاة مستقلّون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون إلّا أنّ هذا النصّ شعار تمّ تفريغه من مضمونه، لا يبقى له أيّ معنى حين يُقحم القضاة في خضمّ السياسة فيغدو القاضي تابعاً للسلطة الحاكمة. حيث أنّ حمَلة شهادة الحقوق لا يمكنهم دخول سلك القضاء إن لم ينتسبوا إلى حزب البعث، وبالتالي فإنّ معنى استقلال القاضي في حكمه وشخصيّته وآرائه يكون قد أصبح أداة طيّعة بيد سلطة الاستبداد، ناهيك عن تدخّل الأجهزة الأمنيّة في قبول القضاة وإرسال التقارير عنهم، ممّا يجعلهم خاضعين تمام الخضوع لهذه الأجهزة، فلا يمكن أن يصدر أيّ مرسوم بتعيين أيّ قاضٍ ما لم يتعمّد بموافقة هذه الأجهزة، فضلاً عن دور الرشاوى في هذا النطاق.

في عصر سلطة الاستبداد و بعد صدور دستور ١٩٧٣- أصبح رئيس الجمهوريّة في سورية يشغل منصب رئيس مجلس القضاء الأعلى، وبهذا وُضع القضاة تحت نير العبوديّة وأحكمت السلطة التنفيذية سطوتها، حيث أنّ قانون السلطة القضائيّة أعطى وزير العدل السوريّ نفوذاً واسعاً على القضاء، لا سيّما في المادّة ٦٥ منه.

إنّ هذه التركيبة القانونيّة تحكّمت في شؤون القضاة من التعيّين والترقية إلى التأديب والإقالة، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق مجلس القضاء الأعلى، المُعيّن أيضاً من قِبل السلطة التنفيذيّة، والذي تتمثّل فيه بأكثريّة أعضائه، وهكذا تحوّل القاضي إلى أداة طيّعة في يد وزير العدل، ومن أهم المظاهر لتدخّل السلطة التنفيذيّة في عمل القضاء في الجوانب الأمنيّة والسياسيّة، حيث يجد القاضي نفسه ملزَماً بقبول جميع التهم التي ترد في الضبوط الأمنيّة!!! ومع أنّ كثيراً من القضاة لا يقتنعون بتلك التهم، إلّا أنّهم يخشَون على أنفسهم إذا أصدروا قراراً بالبراءة، ولهذا يسطّرون بأيديهم المرتجفة. قرارات التجريم رغم إيمانهم ببراءة المحكوم!.

هذه ملامح بسيطة عن تغوّل السلطة التنفيذية وتجاوزها الحدود للهيمنة على مرفق القضاء.

ففي الوقت الذي اعتبر فيه فقهاء السياسة والقانون في العالم أنّ استقلال القضاء هو حجر الأساس في دعائم دولة الحقّ والقانون والمؤسّسات فإنّنا نجد العكس تماماً يجري في سورية دولة الاستبداد، التي تحوَّل القضاء فيها إلى مجرّد هياكل دون طعم ولا لون، بسبب التدخّل السافر في شؤونه والتعدّي على اختصاصاته. ممّا جعل من فكرة استقلاليّة القضاء السوريّ عنواناً تتقن سلطة الاستبداد المتاجرة فيه، وشعاراً أجوفاً لا يدفع ظلماً، ولا يقيم عدلاً.

المحامي أحمد صوّان

المذبحة القضائيّة

كلنا القانون العربيّ الموحّد: مجرّد مشروع قانون أعدّه وزراء الخارجيّة العرب ولم تقرّه أيّة سلطة تشريعيّة ولم يُعمل به في أيّة دولة من الدول التي قنّنته

مع عجز المعارضة عن إدارة المناطق المحرّرة على مختلف المستويات، وفشلها في تقديم النموذج الآخر والمغري للناس وخاصّة لأولئك القابعين في مساحات الصمت والركون للعجز، تتبدّى الحاجة اليوم أكثر من أيّ وقت مضى لإعادة بناء مؤسّسات حقيقية، وتأهيل كوادر فاعلة تدير شؤون المواطنين في مختلف القطاعات والمستويات، كما تتأكّد الحاجة أكثر من أيّ وقت مضى للاعتراف أنّ ما فرضه البعض عنوة على الناس مستأسداً بسلاحه، قد ثبُت فشله، وأنّه يتعيّن علينا إعادة تقييم أدوات عملنا ورسم ملامح خريطة طريق لترميم ما أفسدته عنتريّات فارغة، أو مشاريع ضبابيّة لا ملامح لها ولا رؤية ولا .. مستقبل.

منذ أن وَجدتْ لها حيّزاً .. طفتْ على السطح في المناطق المحرّرة ما أطلقتْ على نفسها (الهيئة الشرعيّة) ونصّبت من نفسها مرجعيّة لإدارة الشؤون العامّة، وأنشأت (محاكم شرعيّة) زعمت أنّ مرجعيّتها القانونيّة هي (شرع الله) للفصل في النزاعات، وتركت لمن قرّرته (قاضيّاً) أن يقرّر هو بدوره ما هو (شرع الله) وفق قراءته وفهمه الشخصيّ لنصوص القرآن الكريم!!! أي بلا نصّ مكتوب وواضح العبارات والملامح والمقاصد يتيح للناس معرفة ما إذا كان إتيان فعل ما يمثّل جريمة أم فعلاً مباحاً.

وفي سياق موازٍ، بادر أحد القضاة وبعض المحامين لإعلان ما اصطُلِح على تسميته بالقضاء الموحّد، واتّخذ من الشريعة الإسلاميّة المقنّنة قانوناً، وأعلن تبنّيه العمل بما يسمّى بالقانون العربيّ الموحّد (وهو بالمناسبة مجرّد مشروع قانون أعدّه وزراء الخارجيّة العرب ولم تقرّه أيّة سلطة تشريعيّة ولم يُعمل به في أيّة دولة من الدول التي قنّنته) دون حتّى أن يكون أيّ منهم مطّلعاً على نصوص هذا القانون، بل هم بحثوا عنه عبر الانترنت، وأجروا اتصالات مع نشطاء في مصر لمحاولة الحصول على نسخة مطبوعة منه!!! كلّ ذلك تمّ بعد صدور إعلانهم عن تبنّي العمل به!! وإعلان حربهم الغير مفهومة والغير مبرّرة على كلّ من يطالب بتطبيق القانون السوريّ بوصفه قانون (بشّار الأسد)، وكأنّما يتعيّن علينا هدم سورية بأكملها لمجرّد اقترانها باسم الأسد!

لكن سرعان ما تآكلت هذه المحاولة، وخبا بريقها، ولم يعد من وجود عمليّ لها على الأرض أمام تغوّل الهيئات الشرعيّة ومحاكمها.

عشرة أيّام في منتجع (أوغرلو) قرب غازي عنتاب تجعل منك قاضياً، مهما كان مستوى تعليمك وبشهادة ممهورة بخاتم الائتلاف!!

خليط من الحقوقيّين والمحامين ودارسي الشريعة وأئمة مساجد وملتحين وأنصاف متعلّمين وحلّاقين وسائقي سيارات أجرة. كلّ هذا كنت تجده في (معهد أوغرلو) والغرض تفريخ المزيد من (القضاة) الذين يتعيّن عليهم أن يحكّموا شرع الله في قضائهم بديلاً عن القضاة والمحامين وقانونهم الوضعي المخالف لـ (شرع الله) !!

هُمّش القضاة المنشقّون عمداً وحوربوا وحُرموا من فرصة إعادة إحياء المحاكم في المناطق المحرّرة، هُدّد بعضهم واختُطف بعضهم وأُكره على توقيع ما يفيد بقناعته وجوب العمل بـ (شرع الله) بل وأكثر من ذلك، فقد كانت محاكم النظام وقضاتها في بعض المناطق تعمل إلى جانب وجود تلك (المحاكم الشرعيّة) ولم يتعرّض لها أحد!!!

لقد تمّ تقويض المؤسّسة القضائيّة عمداً، وحورب كلّ من طالب بإعمال نصوص القانون السوريّ، واتُّهم بالعمالة والكفر رغم تضمين مطالباته بعبارة (إلّا ما يخالف منه نصوص الشريعة الإسلاميّة) !!

أمام استفحال هذه الظاهرة الشاذّة، وصمت الائتلاف عليها كان للبعض رؤية وموقف مغايرين لرفض كلّ هذا التخريب المتعمّد وتدمير كلّ الإرث القانونيّ الذي لم يكن بالقطع أسديّاً، فكان أن أصدر تجمّع المحامين السوريّين الأحرار، ومجلس القضاء الحرّ المستقلّ بياناً مشتركاً، أعلنا فيه موقفاً رافضاً لما يجري في (أوغرلو)، ويقرع جرس الإنذار في آذان الائتلاف، الذي ما يزال موقفه حتّى الآن مائعاً وملتبساً من تلك المسألة، رغم مبادرة مكتبه القانونيّ لعقد اجتماع عاجل مع تجمّع المحامين ومجلس القضاء بهدف تطويق واحتواء الموقف، ولم يصدر عنه إلّا موقف شفويّ تجاه ما يسمّى بالمعهد القضائيّ، يقضي بحرمانه من تذييل شهاداته بخاتم الائتلاف!!!

إنّ استعجال الإسلامويّين للقبض على مفاصل الحياة في المناطق المحرّرة قوّض كلّ فرصة أو أمل في إنتاج نموذج أكثر حداثة وأكثر ألقاً يُغري المزيد من السوريّين للّحاق بالركب، فكان أن أجهض الحراك المدنيّ، واعتقل العديد من رموزه، وغيّبهم قسريّاً، وكلّنا يذكر تلك المظاهرات التي شبّهت (الهيئات الشرعيّة بفروع الجويّة) لكثرة المظالم التي ألحقوها بالناس سواء عبر القمع المستأسد بالسلاح أو بالمحاكم الشرعيّة.

إنّ إيماننا بوجوب الاستمرار في العمل بالقانون السوريّ، المعمول به قبل الثورة (على الأقلّ لحين قيام سلطة تشريعيّة منبثقة عن الإرادة الحرّة للشعب تصدر وتشرّع قوانين جديدة وبديلة) لا ينبع من تقديس لقانون صدر منذ عام ١٩٤٩ (أي قبل البعث والأسد وطغمتهما) بل هو رغبة في الإبقاء على الوحدة القانونيّة للبلد وللمناطق المحرّرة، والعمل بقانون معلوم للجميع يضمن للناس سُبلاً وإجراءات متماثلة للتقاضي، كما يكفل لهم محاكمات على درجات عدّة تمثّل ضمانة لمحاكمات أكثر عدلاً، فالعيب لم يكن قطّ في ظلّ سلطة العصابة بنصوص تلك القوانين، بل في أدوات تنفيذها وفي الإبقاء على المؤسّسة القضائيّة رهينة في قبضة السلطة التنفيذيّة وأدواتها الحزبيّة والأمنيّة.

إنّ وجود مؤسّسة قضائيّة مرتبطة وتابعة لسلطة قضائيّة مستقلّة تماماً عن السلطة التنفيذيّة، عمادها قضاة حقيقيّون ممّن اختاروا الوقوف إلى جانب حرّيّة شعبهم وخلاصه، خَبِروا العمل القضائيّ ومارسوه سنوات طوال، يمثّل حاجة وضرورة ملحّتين اليوم، كما أنّ تدعيم فكرة إنشاء معهد قضائيّ حقيقيّ، أو على الأقلّ معهد للتدريب والتطوير القانونيّ، يرفد المؤسّسة القضائيّة بالخبرات المدَّربة، من شأنه أن يُثري العمل الحقوقيّ والقانونيّ، ويدفع به قُدماً نحو الارتقاء المعرفيّ المجتمعيّ بالقوانين والحقوق والواجبات وهي أسّ مبدأ المواطنة.

إنّ نصب ميزان العدل اليوم يمثّل أكبر انتصار للثورة، ليس فقط في تطهير صفوفها من الفاسدين والمتاجرين، بل وفي تقديم نموذج مغاير أكثر عدلاً وأمناً للناس في معاشهم وأمنهم المجتمعيّ، وصون حقوقهم وتوكيد إنسانيّتهم وهي غايات صرخة الحرّيّة وثورة الكرامة.

المحامي غزوان قرنفل

اقتصاد الساحل السوريّ... زمن الثورة

كلنا شهدت القطاعات الخدميّة في المدن الساحليّة انتعاشاً كبيراً، فقد تضاعف عدد المطاعم والمقاهي والمحالّ التجاريّة وتضاعفت أسعار الإيجار إلى خمسة أضعاف.

جفاف المناخ أدى إلى نضوب الينابيع وانحسار بعضها ممّا أنتج كارثة على مستوى الزراعات البعليّة في بعض الأرياف المفقّرة أصلاً.

شهدت الحالة الاقتصاديّة والمعيشيّة في الساحل السوريّ الكثير من التقلّبات، وكانت تأثيراتها متباينة بالنسبة للكثير من الشرائح، حيث بدأت الكثير من الظواهر تطفو على السطح، ولهذه الظواهر تأثيرات مختلفة. سنرصد فيما يلي مختلف هذه الظواهر وطبيعة تأثيرها على الساحل السوريّ، بما يحمله من خصائص اقتصاديّة بالغة الأهمّيّة.

انتعاش ملتبس:

شهدت القطاعات الخدميّة في المدن الساحليّة انتعاشاً كبيراً، فقد تضاعف عدد المطاعم والمقاهي والمحالّ التجاريّة بمختلف أنواعها، وتزامن هذا مع زيادة الطلب على سوق العقار الذي كان يعاني كساداً كبيراً، وتضاعفت أسعار الإيجار إلى خمسة أضعاف (فما فوق) مع استمرار زيادة الطلب عليه. وذلك نتيجة موجات النزوح المتلاحقة والوافدة إلى مدن الساحل، والتي تمّ استغلال حاجتها للإيواء، وتغاضى النظام عن تضاعف أسعار الإيجار بعدم اتخاذه أيّ إجراء فعليّ من شأنه أن يخفّض من أزمة السكن. وبذلك فقد استقبلت هذه المدن ميسوري الحال من المدن الكبرى، ومن استطاع منهم أن يجاري تفاقم أسعار الإيجار. واضطُر الفقراء إلى النزوح خارج البلاد. كما تضرّر من هذه الزيادة فقراء الساحل، الذين كانوا يستأجرون الشقّة بسبعة آلاف ليرة لكلّ شهر أو أكثر بقليل، والآن اضطُروا للعودة إلى قراهم، والتخلّي عن فرصهم في الحياة ضمن المدن.

ولنكون دقيقين في توصيفنا للحالة، علينا أن نذكر بأنّ النظام أخلى بعض الأماكن العامّة لاستقبال اللاجئين، لكنّها كانت خطوة خجولة للغاية، ولم يكن لها تأثير يُذكر، إذ أنّه لم يستقبل في مجمل مرافقه العامّة أكثر من مائتي عائلة! وهذا لا يكفي مهجّري قرية «البيضا» الساحليّة وحدها. بينما نجد أنّ أكثر من مليون نازح في طرطوس وحدها (أي ما يعادل عدد سكّانها تقريباً) يدفعون أثمان باهظة مقابل البقاء على قيد الحياة مع قليل من الكرامة. وعليه فمن الطبيعي أن (يستفيد) مالكو الشقق السكنيّة والقطاعات الخدميّة، في استغلال واضح لأزمة النزوح.

لصوص الحرب

منذ اندلاع الثورة السوريّة وإلى الآن، انتشرت ظاهرة السرقة، هذه الظاهرة التي عمِل النظام على جعلها حالة عامّة بين جميع صفوف مقاتليه، وذلك لهدفين رئيسيّين أوّلهما: إفساد مقاتليه ورشوتهم ممّا يزيح نظرهم عن الفظائع التي يرتكبها وعن الدمار الذي يُلحقه بالبلاد، وثانيهما: زيادة الضغط على المناطق الثائرة ومعاقبتها، وجعل ثمن الحريّة غالياً على كلّ مدينة أو حيّ ينادي بها.

هذه الظاهرة أنتجت أثرياء جدد من ضبّاط وقوّاد ميليشيات في كافّة المناطق المقاتلة إلى جانب النظام، وهذه الفئة الحديثة الثراء كان لها نشاطها الاقتصاديّ المتّسم بالتهوّر والبذخ الشديد، في حالةٍ أقرب إلى تبييض الأموال. كما عملوا وبإيعاز من النظام على البدء في مشاريع عمرانيّة (كانت الجزء الأكبر في استثمارهم) تخدم المناطق الموالية. فمثلاً نجد وللمرّة الأولى (وفي حالةٍ لا تمت لعلم الاقتصاد ولا لأيّ دراسات الجدوى الاقتصاديّة بصلة) الحركة العمرانيّة

في بلدات الساحل أكثر بكثير من المدن الرئيسيّة فيها، رغم تدنّي أسعار الإيجار والمبيع (نسبيّاً) فيها، بالإضافة لضعف الخدمات كالمياه والمواصلات ...

هؤلاء اللصوص الذين راكموا ثروات من العار على مدى ثلاث سنوات فائتة ينتشرون وبكثرة، ولم يكتفِ النظام بغضّ النظر عنهم، بل أعطاهم الأولويّة والتسهيلات في كلّ أعمالهم، فقد سمح - بكلّ بساطة - بصعود أسعار الأدوات المنزليّة لأسعار خياليّة، كما أحلّ لهم بيع المسروقات علناً وفي الأسواق. (تسمّى بالعامية: أشياء الثورة أو أشياء الحرّيّة وأغلبها من الأدوات المنزليّة). إمعاناً منهم في التهكّم على ثورة الشعب السوريّ ومطلب الحريّة العزيز.

لكنّنا لاحظنا في الأشهر القليلة الفائتة تراجع هذه الظاهرة، أو بالأحرى تراجع السرقات وذلك «لنضوب المصادر»! فلم يعد هناك من حيّ أو بيت إلّا وتعرّض للسرقة، وبالتالي فقد انصرف الكثير من عناصر الميليشيات الذين ذهبوا فقط للسرقة ولم يعاودوا القتال مع النظام، وعانت ميليشيا الدفاع الوطنيّ من تململ المقاتلين لديها جرّاء نضوب المسروقات، وازدياد ضراوة المعارك، وراحوا يهربون من المعارك ويتقاعسون عنها، وبدأ النظام بالتفكير جدّيّاً في حلّ هذه الميليشيا التي نشأت أصلاً على مبادئ التنفّع والسطو على المدن السورية الآمنة، (قام النظام بتسريح ثلاثة آلاف مقاتل من ميليشيا الدفاع الوطنيّ مؤخّراً).

ماذا عن الفقراء؟

أولئك الذين لم ينضووا تحت أيّ فصيل مقاتل مع النظام، ولم يتعاطوا مع السرقات، ولم يستغلوا حاجة إخوانهم النازحين، لا بل اقتسموا معهم الرغيف، أولئك الذين فقدوا فرصهم بالعيش في المدن، وفقدوا فرص عملهم، أو الذين لم تعد رواتبهم الضحلة تكفي قوت يومهم، ومن هم في صفوف الجيش رغماً عنهم ويتمنّعون عن أفعال السرقة والنهب، ويترقّبون الآتي من الأيّام بكثير من القلق، وكثير من تهديدات النظام الغير مباشرة ووعيده لهم بأن: لن تستطيعوا الاستمرار في العيش إلّا بقتالكم معي، وانغماسكم في سرقة إخوتكم في الوطن.

فقد تضخّمت الأسعار أضعافاً مضاعفة، وفُقدت من الأسوق الكثير من السلع وبالأخصّ سلع الطاقة، ممّا يجعل الحياة متعثّرة للغاية وضيّقة، ومن أكثر السلع إلحاحاً هي المواد الغذائيّة التي أسهبت في غلائها، وأصبح حلم السوريّ أن يخرج من عند البقّال بأكثر من كيس يسدّ به حاجة أطفاله وعائلته.

أزمة المياه...

كان الشتاء الفائت ضحلاً للغاية، وبالأخصّ في المنطقة الساحليّة، التي لم تشهد مثل هذا الجفاف منذ عقود، ممّا أدّى إلى نضوب الينابيع وانحسار بعضها (انخفض منسوب نهر السن إلى النصف تقريباً) فنتج عنه كارثة على مستوى الزراعات البعليّة في بعض الأرياف المفقّرة، والتي تعمّد النظام إفقارها على مدى سنوات وجعل السماء تتحكّم في مصير أبنائها، فقد تراجع إنتاج التبغ السوريّ إلى أقلّ من النصف، هذا المحصول الاستراتيجي لكثير من العائلات، بعد أن تنفّسوا الصعداء العام الماضي نتيجة تحسّن الأسعار.

كما ظهرت مشكلة مياه الشرب في الأرياف، فلم تعد أنابيب المياه تكفي لسدّ الرمق، وأصبح من الصعب كثيراً تأمين مياه الشرب للفلاحين البسطاء الذين ينتظرون لساعات ملء دلو من الماء...

المازوت... عصب الحياة

وأخيراً، تأتي أزمة المحروقات لتكمل على آمال السوريّين في العيش بكرامة. فبعد ارتفاع سعر المازوت وعدم توفّره أصلاً، وإمعان أصحاب محطّات التعبئة بالغشّ والاختلاس، أصبح من المستحيل أن يعتمد الفقراء على مادّة المازوت للتدفئة، وأصبح اعتمادهم الكلّي على أحطاب الأحراج، التي بدأت تنضب وقد لا تكفي لعامين إضافيّين، تلك الأحراج التي نمت على مدى عقود ستنتهي خلال عامٍ أو عامين إضافيّين، وستختفي عن وجه الساحل الذي تميّز بها.

هذا بالإضافة إلى انعكاساتها على أجور النقل وتوفّره في تلك الأرياف، ما يجعل من التواصل مع المدن أمراً بالغ الصعوبة.

هذا بالنسبة لسكّان الأرياف، أمّا سكّان المدن (والذين لا يعانون شتاءً بارداً كسكّان الريف) إلّا أنّهم مضطرّون للجوء إلى مدافئ الكهرباء، والتي لا تؤمّن الحاجة، بسبب الانقطاع المستمرّ للتيّار الكهربائيّ، أو مدافئ الغاز - قد تمرّ فترات ينضب فيها الغاز من الأسواق - أو الاعتماد على مادّة المازوت باهظة الثمن والغير متوفّرة أيضاً.

ومن هنا نجد أنّ النظام قد يفقد هيبته تحت ضغط المعيشة لسكّان الساحل، والذين (في معظمهم) يعتقدون أنّ النظام مازال قويّاً وأنّ هيبته مستمرّة. وخوفهم منه هو ما يجعل منهم مطيعين له في كلّ شيء. لكنّ أزماته الاقتصاديّة قد تودي به وبحضوره الذي مازال يدافع عنه برواتب موظّفيه وحتّى توظيف ذوي قتلاه، على ضحالة هذه الرواتب وضعفه، إلّا أنّ حضوره في أذهان الناس كدولة قادرة على العقاب والمكافأة هو حجر الزاوية في بقائه، لكن تفاقم أيّة أزمة من أزماته الاقتصاديّة يودي بحجر الزاوية ويجعل منه ميليشيا بحته، حتّى في أذهان أبسط الناس.

ومن هنا نفهم نهم النظام للنفط، واستماتته عليه، حتّى من تنظيم الدولة الإسلاميّة، على الرغم من العلاقة المتشابكة والتي لا تخلو من الخلافات فيما بينهما، إلّا أنّه مستعدّ وتحت كلّ الظروف أن يتفاوض من أجل النفط والمازوت.

اللاذقية ـ أليمار لاذقاني

لغة الزراعة.. والكرامة في «كفر زيتا»

كلنا ٥٥ ألف نسمة في ٣٢٠ ألف كم مربّع، قمح، شوندر سكّري، والأولى في القطن والعنب.

الحقل الأخضر صنع يدي، لكنّي أحس بعجز في بلدي،

أشجار الحقل تناديني:

أنقذني من ظلم ارويني ارويني....

البطاطا وغيرها

كفرزيتا؛ إحدى مدن محافظة حماة، وتشكّل المنفذ بين ريف إدلب وريف حماة، هي منطقة سهليّة يبلغ عرضها من الشرق إلى الغرب ١٦ كم، ويبلغ طولها من الشمال إلى الجنوب ٢٠ كم، ومساحتها ٣٢٠ ألف كم مربّعاً، إداريّاً تتبع مدينة كفرزيتا إلى محافظة حماة، حيث تبعد عنها ٤٠ كم شمالاً، عدد سكّانها ٣٠ ألف نسمة، وتتبع لها ستّة قرى صغيرة، وهي: حصرايا، الأربعين، الزكاة، حمّاميّات، لطمين، الصيّاد، ومعهنّ يصبح مجموع عدد السكّان ٥٥ ألف نسمة.

تعتبر مدينة كفرزيتا صالحة لزراعة محاصيل عديدة ومنها:

القمح، الفول السودانيّ، الشوندر السكريّ، وقد فازت بالمركز الأوّل في زراعة القطن والعنب، أمّا الزراعة الرئيسيّة التي تشتهر بها منطقة كفرزينا وتعتبر رمزاً لها فهي:

البطاطا، التي تزرع في كلّ أنحاء وقرى المنطقة دون استثناء. وبالطبع، تعتبر الزراعة المصدر الرئيسيّ للدخل بالنسبة لأهالي كفرزيتا، لكنّ نتيجة الحرب القائمة والظروف الحاليّة فقد تأثّر قطاع الزراعة كثيراً، حيث يعاني المزارعون حاليّاً وبشكل كبير من أجل العمل في أراضيهم وجني محاصيلهم، بدءاً من عمليّات الريّ، حيث يعتمدون على طرق عدّة منها: تأمين المياه عبر محرّكات لري الأراضي الزراعيّة، كما يعتمدون بشكل رئيسيّ على الآبار الارتوازيّة (وهو عبارة عن آبار تستخرج مياهها من باطن الأرض).

الغلاء ثمّ الحاجز

المواطن هنا، يبقى ذلك الفلاح الذي يناضل من شروق الشمس حتّى غروبها، لأنّه يعتمد على الزراعة كمصدر أساسيّ لتأمين لقمة عيشه، فظروف الحياة قاسية؛ أبو عماد الدرويش، أحد المزارعين في كفرزيتا يتحدّث عن أهمّ الصعوبات التي تواجه المزارع :

«غلاء أسعار الديزل اللازم لتشغيل مولّدات الريّ، غلاء المبيدات الحشريّة، ارتفاع أسعار السماد، وفوق كلّ ذلك فإنّ بعض المزارعين لا يستطيعون الذهاب إلى حقولهم، خوفاً من أن تصيبهم طلقة غادرة من نيران العدو الذي يتربّص بهم، فحقولهم مكشوفة على بعض الحواجز، ومنها حاجز الحمّاميّات، الشابّ محمّد معيوف مثلاً، أصيب بطلقة من هذا الحاجز، بينما كان يعمل في حقله».

الحبّ والحقّ

أبو أحمد والذي يبلغ من العمر ٤٠ عاماً يقول:

«أحبّ العمل في الزراعة فأنا اعتدت أن استنشق نسيم الحقل النقيّ في الصباح وأشمّ رائحة الأرض الرطبة، العمل في الزراعة وحبّ الأرض هما كلمتان لا أستطيع العيش بعيداً عنهما فأنا ترعرعت في أحضانهما، والزراعة هي مهنتي ومهنة أبي وجدّي من قبلي، أصبحت أفهم لغة الأشجار، أحسّ بأنّها تكلّمني، أنسى همومي عندما أنشغل في رعايتها، فالأشجار هي حياتي، إنّها تمنحني التفاؤل والأمل للاستمرار بالحياة في هذه الطروف القاسية التي تمرّ

بها سورية، محبّتنا لأرضنا ولوطننا التي تناقلناها من جيل إلى جيل ستمدّنا بالقوّة لكي نزرع ونعيد بناء كلّ شبر في سورية، فنحن لنا الحقّ في أنّ نعيش في وطننا بكرامتنا.

ومازال هؤلاء الرجال وعائلاتهم يقفون على أرضهم كزرعهم، ليصنعوا الحياة التي يؤمنون بها، وليأخذوا حقّهم في العيش بسواعدهم الحرّة الكريمة.

هند الحموي

المرأة الثائرة، نضال مشرّف وغياب المعنيّين بها

كلنا من الضروريّ وجود مؤسّسات رعاية خاصّة بالمرأة والطفل على وجه الخصوص، وليست ضرورة وجود هذه المؤسّسات كنوع من «الكوتا» أو «اللوبي» النسائيّ

تواصل المرأة الثائرة في الأحياء المحرّرة من مدينة درعا رسم صور الصمود بشتّى ألوان الحياة، متسلّحة بالصبر والصمود في مواجهة آلة عسكريّة دمّرت الحجر والبشر والشجر، وعادات اجتماعيّة ما تزل تشدّ القيد على المرأة بشكل متزايد يوماً بعد يوم.

الموثّقة والإعلاميّة بأصعب الظروف

من بين المنازل المدمّرة، تنبت زهرة في ريعان شبابها تراها تارة تتنقّل من مكان لآخر برفقة آلة التصوير، لتوثيق الانتهاكات التي ترتكبها قوّات النظام السوريّ من قصف بالبراميل المتفجّرة، والتي كادت أن تدركها أحياناً، وتارة أخرى بين الأطفال لتقدّم خبرتها في الدعم النفسيّ ورسم السعادة على وجوههم الفزعة، فهي ابنة العمريّ وساحاته، الشابّة «سالي المسالمة» الفتاة النحيلة والتي تُحدثّنا عن نشاطها الثوريّ والإنسانيّ قائلة: «بدأ انخراطي في صفوف الثورة السوريّة المباركة منذ انطلاقتها، لإيماني المطلق بأنّ هناك تغيّراً لابدّ أن يحصل في المجتمع والسلطة، وأنّ الثورة هي الحلّ الوحيد لإحداثه، واستعادة حقوقنا المسروقة كبشر وكمواطنين، في بلد أنهكه الظلم والقهر والفساد، اقتصر نشاطي في بداية الأمر على الإعلام والتوثيق، لعدم وجود وسيلة إعلاميّة تنقل الصورة الواقعيّة والحقيقيّة لثورتنا، وتوصل صوتنا إلى العالم الخارجيّ، نتيجة لافتقار الثورة إلى الكوادر الإعلاميّة القادرة على القيام بتلك المهمّة، خوفاً من الاعتقال والتصفية التي اتبعتها الأجهزة الأمنيّة كوسيلة رئيسيّة في مواجهة الحراك الثوريّ ووأده في المهد».

وأضافت «سالي» قائلة: «مع مرور الوقت، وارتفاع وتيرة العمل العسكريّ الذي خلّف الدمار والقتل في كلّ مكان تواجد فيه جيش النظام، واتساع حجم المأساة السوريّة، وتشرّد الأهالي بين نزوح داخليّ ولجوء خارجيّ، انخرطتُ في العمل الإغاثيّ، وخاصّة بعد تحرير الكثير من المناطق في درعا وريفها، إذ التحقتُ بعدّة دورات وورشات عمل تُعنى بالنشاط المدنيّ كالتوثيق بشكل علميّ، ودورات الدعم النفسيّ والتخطيط للمشاريع وتأهيل الكوادر في الهيئات والتنظيمات المدنيّة، والتي أكسبتني بدورها الخبرة الضروريّة لتنفيذ بعض دورات الدعم النفسيّ للأطفال والمرأة في درعا البلد وطريق السدّ، إضافة إلى (ورش) العمل المختلفة لهيئات ومنظّمات المجتمع المحلّيّ حول الإدارة وإنشاء المشاريع».

الخوف من الاعتقال والعادات والتقاليد الاجتماعيّة

وتشير «المسالمة» إلى بعض الصعوبات التي تواجهها في عملها اليوميّ قائلة: «لا يمكن حصر الصعوبات التي تواجهني كفتاة، من مطاردات أمنيّة أجبرتني على ترك جامعتي في السنة الثانية، والخوف المتواصل من قِبل أهلي من الاعتقال، وخاصّة كوني أنثى وما يشكّله اعتقالها من عبء كبير على كاهل الأهل، الأمر الذي دفع بالعديد من الفتيات للإحجام عن مواصلة نشاطهنّ الثوريّ، ولا ننسى العادات والتقاليد الاجتماعية التي ما تزال تضع حواجز اجتماعيّة من الصعب اجتيازها في الحالات العاديّة، فما بالك بالحروب والضغوط النفسيّة والاجتماعيّة التي يعيشها الشعب السوريّ».

التمسّك بالتعليم كسلاح في مواجهة الأمّيّة بين الأطفال

يشكّل الشباب المحرّك الرئيسيّ للحراك الثوريّ، وضمان استمراريّة العمل وتقديم الخدمات ومساعدة الأهالي بشتّى الطرق والوسائل للتخفيف من معاناتهم اليوميّة، وكثير من هؤلاء الشباب ترك جامعته مُجبرَاً بعد ملاحقات أمنيّة واعتقالات وتصفية العديد من زملائهم، ليجدوا أنفسهم مجبرين على حمل السلاح دفاعاً عن ذويهم، ومنهم من وجد في التعليم سلاحاً لمواجهة الطغيان والآلة الحربيّة، التي دمّرت كلّ مرافق الحياة، ودفعت بالأمّيّة والجهل إلى الواجهة. الشابّة «مجد» والتي تحمل حقيبتها الصغيرة متوجّهة كلّ يوم، إلى مكان عملها الصغير بخطى ثابتة وابتسامة خجولة تجتاز جموع الأطفال ناثرة أقلامها وكتبها على الطاولة الصغيرة معلنة أنّ وقت الدرس قد حان.

تحدّثُنا «مجد» عن عملها التعليميّ قائلة: «أُشرف على صفّ تعليميّ تطوّر من حلقة للتعليم المفتوح في منزلنا، تبنّاها «تجمّع نساء الثورة السوريّة» منذ أكثر من عام، حيث قام التجمّع بتأمين المستلزمات المادّيّة والعينيّة للحلقة، ومن ثمّ للصفّ، بعد استئجار أحد الغرف الآمنة لتقديم خدمة التعليم المجانيّة للأطفال، في حيّ طريق السدّ، وتجاوز عدد الملتحقين بالحلقة، ومن ثمّ بالصفّ، مائة وخمسين طفلاً من مختلف الأعمار، بعضهم أُجبر على ترك الدراسة منذ ثلاث سنوات، لتنتشر الأمّيّة بشكل مرعب بينهم».

وتضيف «مجد» :» لا يمكننا الوقوف كمتفرّجين أمام مأساة الأمّيّة لما تحمله من دمار للمجتمع، وما تنتجه من مشاكل اجتماعيّة واقتصاديّة لاحقاً، ومن المؤلم رؤية أطفال، من المفروض أن يتواجدوا في صفوف متقدّمة كالثالث والرابع الابتدائيّ، لا يجيدون مسك القلم بشكل صحيح، فما بالك بالأحرف والأرقام قراءة وكتابة، لا يمكن وصف التعب والإرهاق الذي أعيشه خلال تعليمي لهذه الفئة، خاصّة وأنّنا نعيش في مناطق تتعرّض للقصف بشكل شبه يوميّ بكافّة الأسلحة ليلاً ونهاراً، وما تخلقه من حالة نفسيّة سيّئة لديهم، وتنعكس مباشرة على تعاملهم مع أقرانهم وحتّى مع ذويهم فكأنّني أنحتُ الصخر بأظفاري، لكنّ كلّ ذلك يزول لحظة إدراكي بأنّني أخدم أبناء بلدي وثورتنا». لافتة إلى التشجيع الكبير التي تتلقّاه من قبل الأهالي في الحيّ وإحضارهم شخصيّاً للأطفال من أجل الالتحاق بالصفّ التعليميّ.

غياب المنظّمات والهيئات المعنيّة بالمرأة على الأرض

لا يمكن حصر النشاط الذي تقوم به المرأة الثائرة بالتخفيف من عبء الحياة على الأُسر، في ظلّ غياب هيئات ومنظّمات تعمل على تخفيف المعاناة التي تتعرّض لها المرأة، وتقدّم لها الدعم النفسيّ والمادّيّ الكفيل بحمايتها واستقلالها.

تقول الباحثة والإعلاميّة الدكتورة «خولة حسن الحديد» عن ذلك: «لا شكّ أنّ عدم وجود مؤسّسات و منظّمات فاعلة على الأرض خاصّة بالمرأة تُعنى بشؤونها، من أبرز القضايا الظاهرة للعيان في بيئات الثورة، و قد يطول شرح الأسباب التي أدّت لهذا الغياب، وإنْ كنّا لا ننفي تواجد بعض المنظّمات المدعومة من منظّمات دوليّة أهليّة لبعض الوقت من مثل مؤسّسة «سوريّات للتنمية»، التي عملت في ريف إدلب على توفير المشاريع الصغيرة للنساء وفي بعض مناطق ريف دمشق، إضافة لغيرها من قضايا التوعية و التثقيف، وحال دون استمرار عملها تطوّر الأوضاع الأمنيّة، وسيطرة جهات متطرّفة على أماكن تواجدها، ومع هذا الوجود الطفيف، أو ما يمكن تسميته غياباً تامّاً، لم تقم المؤسّسات الإغاثيّة ومؤسّسات العمل المدنيّ بواجباتها تجاه المرأة، وبقيت الكثير من القضايا الخاصّة بالمرأة شبه غائبة أو مُغيّبة كالصحّة العامّة والصحّة الإنجابيّة وعلاج ودعم ضحايا الاغتصاب والخارجات من سجون النظام، اللواتي تعرّضن لشتّى أنواع الانتهاكات ويحتجن لمختلف أنواع الدعم، إضافة إلى وضع المرأة في الأسرة التي وجدت نفسها وحيدة من دون أيّ معيل، ومسؤولة عن إعالة أطفال وأسرة كاملة، وتعرّضت الكثيرات منهنّ للابتزاز والتحرّش وامتهان الكرامة، بسبب ضغط الحاجة واستغلال ضعاف النفوس للأوضاع الراهنة، لذلك من الضروريّ وجود مؤسّسات رعاية خاصّة بالمرأة والطفل على وجه الخصوص، وليست ضرورة وجود هذه المؤسّسات كنوع من «الكوتا» أو «اللوبي» النسائيّ، بل هو ضرورة يفترضها الواقع والحاجة الماسّة لذلك، وسيكون لها وظيفتها الإجرائيّة في مجتمع و بيئات محافظة ما زال أمامها الكثير لتتفهّم حقوق المرأة وواجبات المجتمع تجاهها على أكمل وجه».

درعا – سارة الحوراني

الدفاع المدنيّ في حلب ثقافة الحياة في مواجهة الموت

الدفاع المدنيّ مصطلح ربّما لم يكن يثير اهتمام أحد من قبل، من كان يسمع به، كان يمرّ به مرور الكرام، كأيّ مصطلح عاديّ لمؤسّسة ما، لا نعرف ما هي مهامّها ولا كيف تدير أمورها، ليس أكثر من لوحة إعلانيّة أو خبر في جريدة، فلم تكن ثقافة الدفاع المدنيّ ثقافة مستقرّة في مجتمعنا، بل كانت تعتبر من النوافل.

اليوم وبعد الهجمة الشرسة على المدنيّين في كامل التراب السوريّ، وكمية الخراب التي تخلّفه براميل الموت في الأرواح والمباني، صار لهذا المصطلح معنى خاصّاً، وأهمّيّة فائقة، وصار الصغير قبل الكبير يعرف ماذا نعني بالدفاع المدنيّ، وبأنّ رجال الدفاع المدنيّ هم الجنود المجهولون الذين يقتحمون حلبة الموت بحثاً عن إنقاذ حياة، وسعياً لتحدّي براميل الموت بثقافة الحياة. اقترن اسمهم مع كلّ برميل متفجّر أو صاروخ أرضيّ أو جويّ أو حريق تشهده الأرض السوريّة، صار لهذه الكلمة معانٍ جديدة، وألق يشبه الحديث عن أبطال الأساطير.

وقد تشكّلت في المدن السوريّة التي خرجت عن سلطة النظام مؤسّسات تُعنى بشؤون الدفاع المدنيّ، بعضها يتبع للمجالس المحلّيّة، والبعض الآخر شكّلته منظّمات مدنيّة، البعض منهم عمل وطوّر من إمكانيّاته وقدّم بطولات خارقة كمنظومة الدفاع المدنيّ في حلب، أو لجان الدفاع المدنيّ في درعا، والبعض الآخر اكتفى بالاسم دون الفعل، إلّا أنّ رجال هذه المنظومة أصبح لهم شأن عظيم من خلال بطولاتهم الكبيرة، وعملهم الرائع، بحيث نالوا محبّة القريب والبعيد وقدّموا من الأعمال ما سيُسجَّل في سجلّهم بحروف معجونة بضحكات أطفال أو فرحة أمّهات.

سنحاول اليوم أن نسلّط الضوء على تجربة الدفاع المدنيّ في حلب، هذه التجربة التي قدّمت وما زالت تقدّم بطولات تعجز عنها مؤسّسات دول كبيرة، مجموعة من رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه وانطلقوا بعمل لا يكلّ، وجهد لا يلين، وعزيمة لا تهون، في تحدّ حقيقيّ لآلة القتل التي تقذف حمم الموت على المدنيّين الآمنين. فعلى أيديهم تمّ إنقاذ آلاف المواطنين، وانتشال آلاف الجثث، قدّموا الشهداء بالعشرات، وأكثر من مائة من الجرحى والمصابين.

البدايات ومراحل التأسيس

بجهود فرديّة وحلم بعمل مؤسّساتي، ورغبة بالمساهمة في عملية صمود الأهالي، تأسّس هذا القطاع الحيويّ من قبل مجلس محافظة حلب الحرّة، وعن مرحلة التأسيس والبدايات يحدثنا الأخ «أبو سلمى» أحد المساهمين الأوائل في تأسيس الدفاع المدنيّ في محافظة حلب، ورئيس هذا المكتب خلال الدورة الأولى في مجلس المحافظة قائلاً : «لقد تمّ تأسيس الدفاع المدنيّ بحلب في ٢٠١٣/٣/٢٠نتيجة الحاجة الماسّة له، خصوصاً وأنّنا كنّا نمارس هذا العمل بشكل فرديّ منذ بداية القصف، لذا كان لابدّ من تنظيم هذا العمل بشكل مؤسّساتي يضمن أداءً أفضل، وخدمات أكثر فاعليّة». وحول هذه المرحلة أضاف: «كانت البدايات صعبة نتيجة الاصطدام مع العسكريّين إلى حين استطعنا إقناعهم بأهمّيّة هذا المشروع بالإضافة إلى إقناع الجميع به أيضاً، وكانت هذه الفترة محفوفة بالمصاعب مثل قلّة المعدّات وقلّة الكفاءات والاختصاصيّين نتيجة حداثة هذه التجربة». وحدثنا «أبو سلمى» عن صعوبات البداية، فقال: «لقد بدأ العمل بشكل شبه تطوّعيّ خلال الشهور الستّة الأولى، حيث كان حجم الإنفاق أقلّ من /١٠٠/ ألف دولار خلال الشهور التسعة الأولى، إذ كان الدعم محدوداً ومحصوراً بمنظّمة (آرك) ووحدة تنسيق الدعم A.C.U، وقد استطعنا خلال هذه الفترة إطلاق أكثر من ١٢ مركزاً بين رئيسيّ وفرعيّ في حلب وريفها ضمن هذه الفترة القصيرة، فأولويّات العمل خلال مرحلة إطلاق المنظومة في الفترة الأولى توزّعت بين الإنشاء والتأهيل والتنظيم من جهة، وبين التعامل مع الواقع من جهة ثانية».

الدفاع المدنيّ بين الصعوبات والواقع

جريدة «كلّنا سوريّون» التقت أيضاً «ديبو الجرّاح» مسؤول الإعلام في مديريّة الدفاع المدنيّ بحلب الذي حدّثنا عن آليّات العمل والصعوبات والتحدّيات في هذه الفترة، فقال: «أهمّ ما يميّز المرحلة الحاليّة أنّنا نعاني من صعوبات كثيرة منها، أوّلاً: صعوبة التواصل بين المراكز والحاجة الماسّة إلى منظومة اتصالات تغطّي جميع مراكز الدفاع المدنيّ في الريف والمدينة، وثانياً: تأخّر الرواتب حتّى منتصف الشهر أو أكثر، وثالثاً: عدم توفّر ميكانيكيين لإصلاح بعض الآليّات المعطّلة عن العمل، والتي نحن بأمس الحاجة لها مثل) التركس والباكر مرسيدس افيكو اكتروس والفورد)، ورابعاً: تدخّل بعض الكتائب في الشؤون الداخليّة للدفاع المدنيّ بشكل نسبيّ، خامساً: نقص في المخدّات الهوائيّة، التي لا يملك الدفاع المدنيّ سوى طقم واحد منها، وهو يحتاج إلى جهاز ملحق آخر بالحدّ الأدنى، كما نحتاج إلى فوج لإطفاء الحرائق البتروليّة».

وعن عدد عناصر الدفاع المدنيّ أشار «الجرّاح»: بلغ عدد العاملين في هذا القطاع ٥١٢ عنصراً موزّعين على ٢٦ مركزاً في الريف والمدينة».

أمّا بالنسبة للإمكانيّات المتوفّرة بين يدي الدفاع المدنيّ مقارنة بالإنجازات التي قدّمها أشار «الجرّاح»: «يوجد لدينا آليّات بسيطة نسبيّاً في المدينة والريفين الغربيّ والشماليّ، ويوجد نقص حادّ في الآليّات في الريف الجنوبيّ مع التنويه إلى قلّة الميكانيكيين الذين يصلحون آليّاتنا الثقيلة إن تعطّلت وندرة قطع التبديل، ممّا يسبّب بقاء الآليّة خارج العمل لفترة زمنية قد تطول ريثما تتوفّر القطع اللازمة».

وعن التضحيات التي قدّمها الدفاع المدنيّ خلال مشواره الصعب قال «الجراح»: «لقد قدّم الدفاع المدنيّ بحلب وريفها ٢٢ شهيداً وعشرات الجرحى كلّهم استشهدوا أو أصيبوا أثناء قيامهم بواجبهم وهم ينقذون المدنيّين من تحت الأنقاض».

إنّ رجال الدفاع المدنيّ يستحقّون أن يكونوا عنواناً حقيقيّاً لثورة الحرّيّة والكرامة، عنواناً حقيقيّاً لصمود شعبنا الثائر على الطغيان، عنواناً حقيقيّاً لترسيخ ثقافة الحياة ضدّ ثقافة الموت، عنواناً للخير في زمن الموت العابر.. رجال يستحقّون أن تنحني لهم الهام، وأن تُرفع لهم القبّعات.

ربّما ليس حلماً أو تفاؤلاً أخرق لو تنادى الجميع لحملة منظّمة تسعى لترشيح منظومة الدفاع المدنيّ في حلب لنيل جائزة نوبل للسلام.

بدر حسين

المنتجات السوريّة في الأسواق التركيّة، مصدر رزق أم مصدر حساسيّة؟

كلنا علينا نحن السوريّون أن نراعي قوانين البلد المستضيف والابتعاد عن إثارة الخلافات مع الأتراك الذين فتحوا للسوريّ كلّ المجالات التي توفّر له الأمان والاستقرار في غربته القسريّة.

حين دقّت الإبادة أجراس الخطر، وشُرّعت الأبواب أمام التغريبة السوريّة، بدأت دول الجوار تكتظّ بالسوريّين الذين هربوا من منازلهم بسبب الحرب الجائرة والقصف العنيف من قوّات الأسد على مناطقهم السكنيّة، باحثين عن مكان آمن وعن مصدر رزق لكسب لقمة العيش. إلّا أنّه سرعان ما أصبحت أسواق تلك الدول مكتظّة بالمنتجات السوريّة، فكان النصيب الأكبر لتواجد هذه السلع والمنتجات في تركيا، والتي يقدّر عدد السوريّين فيها بما يقارب المليون نسمة، ولعلّ ذلك يعود إلى قربها من سورية، فضلاً عن أنّ الطرق إليها متاحة أمام المناطق المحرّرة الخاضعة لسيطرة الجيش الحرّ. غير أنّ من سلبيّات الحياة في تركيا هو غلاء أسعار منتجاتها، ولاسيّما المواد الغذائيّة، حيث أنّ المنتَج السوري يأتيّ في نفس الجودة تقريباً وبنصف سعر المنتج التركيّ.

قرار الإعفاء من الضرائب شجّع

في بداية الأمر لجأ السوريّون لفتح بعض المحالّ التجاريّة لتغنيهم عن المنتج التركيّ، ومع شروع التسهيلات الممنوحة للسوريّين، المشهورين في عشقهم للعمل، سرعان ما انقلب الحال لتتحوّل هذه المحالّ إلى مستودعات تقوم بالتصدير إلى المناطق التركيّة كافّة، حيث أصبحت تلك المهنة مصدر رزق لعدد كبير من السوريّين المتواجدين في تركيا.

في مدينة ريحانيّة التركيّة، والتي تعدّ المصدر الأوّل للمنتجات السوريّة، حاولت أن أستطلع الأمر، وقابلت الأخ مهنّد (٣٧ سنة من مدينة الباب) وهو صاحب محلّ كبير لبيع المنتجات السوريّة بالجملة، قال: «المنتَج السوريّ مطلوب وبكميّات كبيرة من قبل المواطنين الأتراك وخصوصاً الشاي والسكّر، وذلك بسبب الجودة والسعر المناسب، كما أنّ البيع يتوسّع إلى عدّة مناطق ويصل إلى إسطنبول».

أمّا الأخ (أبو خالد ٤١سنة) فهو يقوم بإدخال البضائع السوريّة إلى تركيا، قال: «بعد أن أصدرت الحكومة التركيّة قرار الإعفاء من الضرائب على المنتجات السوريّة، ارتفع عدد المحالّ التجاريّة بشكلٍ كبير، وزاد الطلب على هذه المنتجات، فأنا أقوم بشكل يوميّ بإدخال كميّات كبيرة من المنتجات الغذائيّة».

تهريب الدخّان

هذا هو الحال بالفعل بعد قرار الإعفاء من الضرائب، انتشرت المحالّ التجارية لبيع المنتجات السوريّة بكثرة، فأينما ذهبت في إقليم «هاتاي» تشاهدها، وهناك أيضاً مصدر رزق آخر، فالشابّ محمّد (٢٣ سنة من مدينة الدانا) يقوم بجلب علب السجائر من سورية، ويقوم بتوزيعها في إقليم «هاتاي» إذ يرى أنّ: «السجائر القادمة من سورية مطلوبة جدّاً من قبل السوريّين في تركيا، ومن بعض المحالّ التجاريّة التركيّة، وذلك يعود إلى أنّ سعرها يعادل نصف سعر علبة السجائر التركيّة المتوسّطة، وأنا أمارس هذه المهنة منذ سنة تقريباً، وهي مصدر رزقي الوحيد لإعالة عائلتي». غير أنّ الحكومة التركيّة سرعان ما ضيّقت الخناق على هذا المجال، لأنّ التجارة فيها ممنوعة وفق القانون التركيّ، والذي تعدّه نوعاً من أنواع التهريب للمنتجات غير الرسميّة.

جودة عالية وأسعار منافسة

أمّا بالنسبة لجودة تلك المنتجات السوريّة في مجملها، ومدى رغبة اقتنائها من قبل السوريّين، قالت لي السيّدة «أم عبد الله»: «نحن تعوّدنا على منتجاتنا فهي الوحيدة التي تُرضي رغباتنا وأذواقنا، هنا المعلّبات والمنظّفات سعرها يعادل نصف سعر المعلّبات والمنظّفات التركيّة، وهذا ما يجعلنا نطلبها بشكل دائم».

فضلاً عن أنّ تلك المنتجات لقيت قبولاً جيّداً من طرف بعض المواطنين الأتراك من ناحية الجودة والسعر؛ لكنّه أثّر بشكلٍ ملحوظ في بعض المناطق على تسويق السلع التركيّة، حيث أكّد لي السيّد «سارخان» (٤٢سنة في مدينة إسكندرون) وهو مواطن تركيّ صاحب محلّ تجاريّ للمواد الغذائيّة أنّ: «منتجاتكم رائعة وسعرها مقبول جدّاً وخاصّة المعلّبات والسجائر والشاي والسكّر، إلّا أنّ سعرها القليل أدّى إلى ضعف تسويق المنتج التركيّ، وهذا ما يثير ضغينة بعض أصحاب المحالّ التجاريّة التركيّة من السوريّين»؛ وبالفعل لقد كان ذلك من أحد الأسباب التي أشعلت فتيل النزاع بين بعض المواطنين الأتراك وبعض السوريّين، والذي شهدته مدينة غازي عنتاب، حيث فرضت الحكومة التركيّة رفع سعر الخبز السوريّ إلى ١٢,٥١ ليرة تركيّة للربطة الواحدة ليصبح سعرها قريباً من سعر الخبز التركيّ. إنّ ما تقدّم هو تسليط ضوء على ما يمكن أن يقوم به السوريّ لزيادة دخله، فتسويق منتجاتنا في الغربة فرصة عمل جيّدة يجب على كلّ سوريّ، يعاني من ضعف موارده المادّيّة، أن يلجأ إلى هذه النوعيّة من التجارة، لما تمتاز به من السهولة، التي لا تحتاج إلى الخبرة، وسرعة الربح، وأيضاً لا تحتاج إلى رأس مال كبير، ولا تحتاج إلى تعلّم اللغة التركيّة، ولها دخل يساعد في تغطية مصروف العائلة السوريّة. لكن لابدّ من التنويه أنّ علينا نحن السوريّون أن نراعي قوانين البلد المستضيف والابتعاد عن إثارة الخلافات مع الأتراك، الذين فتحوا للسوريّ كلّ المجالات التي توفّر له الأمان والاستقرار في غربته القسريّة.

أمير نجم الدين

الحريّة لك أيّها الإنسان

منذ منتصف ليلة الخميس ٢٠١٤/٧/١٧، أصبح هاتف زوجي «جلال نوفل» خارج التغطية، علماً أنّه ومنذ خروجه الأخير من السجن، يقيم في دمشق، وقد خرج من المنزل إثر هاتف ورده، ظننّا أنّه من مريض.

وقد حاولنا أن نصل لخبر بالسؤال عنه بين معارفه وأصدقاءه دون جدوى حتّى الآن.

«جلال» لم يمض على خروجه من السجن أكثر من أسبوعين، حيث شمله العفو الأخير، واختفاؤه في منطقة تحت سيطرة النظام، يرجّح احتمال الاعتقال من جديد.

أتمنّى ممّن لديه أيّة معلومة يمكن أن تساعد في معرفة مكانه، أو ما جرى معه، أن يساعدنا ويتواصل معي على الخاصّ.»

هذا ما كتبته السيّدة «خولة دنيا» على صفحتها في الفيسبوك بتاريخ ٢٨ تمّوز. وفي ٥ آب أورد «تجمّع أحرار السويداء» ما يلي:

«بعد ثمانية عشر يوماً على اختفائه، الدكتور جلال نوفل في سجن عدرا. العار والذل لهذه العصابة التي تحكم سورية، وتضع أطبائها والذين يعملون في المجال الإنسانيّ في زنازين الظلم والقهر، الحرّيّة لك أيّها الإنسان».

و «جلال نوفل» من مواليد السويداء عام ١٩٦٣، ناشط في مجال حقوق الإنسان وطبيب متخصّص في الأمراض النفسيّة، مقيم في دمشق، اعتقل مرّات عديدة، ففي عهد الأسد الأب، قضى نحو تسع سنوات في سجن عدرا، بسبب نشاطه السياسي المعارض. واعتقل في أيّار ٢٠١١ لمدّة أسابيع إثر تظاهرة في بدء الثورة السوريّة وسط دمشق، ثمّ اعتقل في نيسان عام ٢٠١٢حيث كان يعمل في مستشفى الهلال الأحمر على معالجة الأطفال السوريّين نفسيّاً، لعدّة أشهر من قِبل ما يسمّى (أمن الدولة) تعرّض خلالها للتعذيب. ثمّ اعتقل مطلع هذا العام، فأمضى أكثر من ٦ أشهر نُقل خلالها من (الأمن السياسيّ) في دمشق إلى سجن عدرا، قبل أن يحوّل إلى محكمة (الإرهاب) ويُخلى سبيله في حزيران الماضي. ليختطف من جديد في ١٧ تمّوز ٢٠١٤ حتّى الآن.

عام على استخدام الكيمياويّ في الغوطة

يصادف الـ ٢١ من شهر آب ذكرى مجزرة الغوطة، التي راح ضحيتها أكثر من ١٦٠٠ شخصاً قضوا بعد استنشاقهم لغازات سامّة، ناتجة عن هجوم بغاز الأعصاب.

الهجوم بالسلاح الكيمياويّ هذا لم يكن الأوّل، فقد هاجم النظام في فترات سابقة من عمر الثورة، مناطق في ريف دمشق وحلب وريف إدلب وحمص وريف حماه.

المجزرة والتقرير

في فجر يوم الأربعاء الموافق ٢١-٠٨-٢٠١٣، تمّ استهداف منطقة الغوطة الشرقيّة في ريف دمشق بالأسلحة الكيمياوية، حيث استهدفت صواريخ مزوّدة برؤوس تحوي غازات سامّة، بلدات زملكا وعين ترما في الغوطة الشرقيّة، بينما تمّ قصف بلدة المعضّميّة حوالي الساعة الخامسة صباحاً من نفس اليوم بأسلحة كيماويّة، وقد ترافق الهجومان بقصف عنيف ومكثّف على هذه المناطق استمرّ لعدّة ساعات، تزامناً مع قطع للطرق المؤدّية إلى المناطق المستهدفة بالكيمياويّ ومنع الدخول والخروج منها، وحشود عسكريّة للقوّات الحكوميّة، أسفر حينها هذا الهجوم عن سقوط عدد كبير من الضحايا و آلاف الإصابات في هذه المناطق.

تعتبر الأسلحة الكيميائيّة من أسلحة الدمار الشامل بالغة الخطورة والمحظّر استخدامها دوليّاً، وهي أكثر أنواع أسلحة الدمار الشامل انتشاراً في العالم، ويعتبر تأثير هذه الأسلحة على البشر بشعاً وكبيراً، إذ أنّ الغازات السامّة لها انتشار سريع وغير محسوس وتؤدّي إلى إسقاط آلاف الضحايا من الكائنات الحيّة وعلى رأسها الإنسان.

في ١٦ أيلول من العام الماضي، صدر تقرير لجنة التفتيش التابعة للأمم المتّحدة الذي أشار إلى أنّ غاز السارين أطلق بواسطة صواريخ أرض-أرض. وذكر التقرير أنّ الهجوم حدث في ساعة ضمنت إصابة أو مقتل أكبر عدد ممكن من الأشخاص لأنّ درجة الحرارة تنخفض بين الثانية والخامسة صباحاً، وهو ما يعني أنّ الهواء كان يتحرّك لأسفل باتجاه الأرض.

وفي تعليق على التقرير، قال الأمين العام للأمم المتّحدة: «هذه جريمة خطيرة ويجب تقديم المسؤولين عنها للعدالة في أقرب وقت ممكن.» وكان «بان» قد قال يوم الجمعة إنّ بشّار الأسد «ارتكب كثيراً من الجرائم ضدّ الإنسانيّة»، وأضاف أنّ الأسد يجب أن يحاسَب على جرائمه.

وقالت منظّمة هيومن رايتس ووتش: إنّ لديها أدلّة تشير بقوّة إلى أنّ هجوماً بغاز سامّ على مقاتلين من المعارضة السوريّة نفّذته قوّات الحكومة السوريّة، وأنّها توصّلت إلى تلك النتيجة بعد تحليل روايات شهود ومعلومات عن المصدر المرجّح للهجمات وبقايا الأسلحة التي استُخدمت، وسجلّات طبّيّة للضحايا.

استخدام الكيمياويّ في العصر الحديث

يوم ٢٢ نيسان ١٩١٥. ألقت القوّات الألمانيّة حوالي ١٥٠ طنّاً من غاز الكلور على جبهة «الفلاندر» في بلجيكا. ووصِف موت مئات الجنود الذين قضوا اختناقاً وكأنّه «غريق في أرض جافة»، لم يلبث أن تبعه لجوء طرفي النزاع إلى استخدام غاز الخردل الذي يحرق الجلد ويتسبّب بفقدان البصر.

كما استخدمت إيطاليا غاز الفوسجين ضدّ المجاهدين الليبيين في منتصف العشرينيّات، واستخدمت غاز الخردل أثناء حملتها على الحبشة في سنة ١٩٣٥.

استخدمت الولايات المتّحدة أنواعاً أخرى من السلاح الكيمياويّ في حرب فيتنام، وخاصّة في مجال تخريب المحاصيل الزراعيّة وتدمير الغابات، في الستّينات من القرن الماضي.

كما استخدمت إسرائيل الفوسفور الأبيض ضدّ المدنيّين العزل في غزّة، الذي وبمجرّد ملامسته للجلد يتسبّب بحرق كلّ الطبقات الجلديّة حتّى يصل إلى العظام.

في ١٩٨٨ استخدم الجيش العراقيّ غاز الأعصاب وغازات أخرى في الهجوم الكيمياويّ على مدينة حلبجة الكرديّة، وتوفّي وقتها الآلاف من السّكان، وكذلك بعدها، نتيجة المضاعفات الصحّيّة والأمراض والعيوب الخَلقيّة، وقد أُطلق على هذه الهجمة تعبير (الإبادة الجماعيّة)، وكانت أكبر هجمة كيمّاوية تمّ توجيهها ضدّ سكّان مدنيّين حتّى اليوم، وهو أمر يتّفق مع وصف الإبادة الجماعيّة في القانون الدوليّ، والتي تكون موجّهة ضدّ جماعة أو عرق بعينه بقصد الانتقام أو العقوبة.

في ٢٣ كانون الأوّل ٢٠٠٥، حكمت محكمة هولنديّة على «فرانس فان أنرات» رجل الأعمال الذي اشترى المواد الكيميائيّة من السوق العالميّة، وقام ببيعها لنظام صدّام حسين بالسجن ١٥ عاماً. وحكمت المحكمة الهولنديّة بأنّ صدّام ارتكب جريمة الإبادة الجماعيّة ضدّ شعب حلبجة.

ورغم قِدم استخدام السلاح الكيمياويّ في الحروب، إلّا أنّه لم يسبق في التاريخ أن استُخدم السلاح الكيمياويّ ضدّ شعب الدولة نفسها التي استخدمته، سوى في العراق وسورية.

المحامية كفاح زعتري

المشاكل النفسيّة للاجئات

كلنا على الدول التي تستضيف النساء من ملتمسات اللجوء أن تعاملهنّ وفق المعايير الدوليّة وتجنّب التمييز .

إنّ الشكل الأخير والأهمّ من مظاهر الظلم أو تبعات اللجوء، هو مواجهة اللاجئات مشكلات نفسيّة كثيرة مثل الحزن الشديد أو فقدان الشعور تماماً (الاكتئاب) والإحساس بالتوتّر والقلق والمسبّبات كثيرة منها: فقدان المنزل - فقدان دعم الأسرة والمجتمع يشعرها بالوحدة والخوف – مواجهة العنف – فقدان الاستقلال والعمل المفيد – اكتظاظ المساكن – صعوبة الحداد والحزن.

التدابير والإجراءات لحماية اللاجئات من انتهاك الحقوق

١- تمكين المرأة اللاجئة وذلك بتشجيع مشاركتها الفعّالة في الجهود الدوليّة لحماية مجتمعاتها النازحة.

٢- اقتراح برامج تعليم للأمّيّين وإيجاد سبل كسب العيش بالاعتماد على النفس

٣- حمايتها من العنف الجنسيّ وذلك بالعمل على إبقاء النساء مع أسرهن، والبقاء في مكان آمن بعيداً عن الرجال.

٤- تشجيع الرجال العاطلين عن العمل على البدء بأعمال مثل التدرّب على مهارات مفيدة أو الرياضة أو نشاطات ثقافيّة، والهدف هو إشغالهم بما يعوّضهم عن الجنس أو نسيانه في خضم التوتّرات.

٥- تولّي النساء توزيع الموارد الأساسيّة من قبل الإغاثة حتّى لا تضطرّ النساء إلى المساومة على حاجاتهنّ الأساسيّة.

٦- ولتجاوز مشكلات الصحّة النفسيّة وتفاقمها يمكن تنظيم نشاطات تمضي فيها النساء الوقت معاً - البحث عن أساليب بديلة للحزن والحداد – تنظيم جماعة مساندة من النساء لمشاركة تجاربهنّ – عقد منتدى للنساء اللاجئات في دول الجوار حتّى يلتقين ويتشاركن بقصص تمكينهنّ أثناء النزوح من خلال تبادل الخبرات، هذه الخطوة ستعزّز ثقتهنّ بأنفسهنّ وسوف يصبحن دعاة للتغيير على المدى الطويل.

تتعدّد أشكال اللجوء

المرأة اللاجئة عن طريق لمّ الشمل، تتعرّض الكثير منهنّ إلى العنف الجسديّ والنفسيّ والأسريّ، من قبل الأزواج وهنّ مضطرّات للقبول بهذا الوضع المأساويّ، وتحمّل عنف الزوج داخل الأسرة، إذ في حالة طلب الانفصال يتمّ طردهن من البلد قبل أن يحصلن على الإقامة الدائمة (التي يستغرق الحصول عليها ٧ سنوات) وليس هنالك قانون يحمي تلك النساء، بل يجب عليهنّ تحمّل الإهانة والعنف اليوميّ، وإلّا التعّرض إلى التسفير إلى حيث القدر المأساويّ في البلد الأصليّ. ومن الغريب أن تظلّ المرأة المهاجرة عرضة لأنواع من العنف في دولة أوربّيّة متقدّمة وموقّعة على اتفاقيّة «سيداو» (CEDAW)، وتُناقَش فيها حقوق ومساواة المرأة بشكل بارز. الدولة الدانماركيّة نموذجاً وفق دراسة أجرتها الدكتورة «بيان صالح» ونشرتها في «الحوار المتمدّن». يتمّ تجاهل طلب الكثير من النساء المهاجرات للمساعدة والإغاثة بذريعة احترام اختلاف الثقافات أو اعتبار أنّها مشاكل عائليّة وشخصيّة لا يجوز التدخّل فيها لحماية المرأة. تتعرّض المرأة للقتل بذريعة الشرف دون تدخّل السلطات المسؤولة بالشكل المطلوب لأنّها تعتبرها جزءاً من عادات وتقاليد العائلة الشرقيّة المسلمة، اعتبار بلد اللجوء تلك الحوادث سبباً لعدم الاستقرار في مجتمعاتها، اعتبار قضيّة المرأة لا تخصُّ إلّا المرأة وأنّها ليست بقضيّة المجتمع كله.

التدابير الأخرى

في اتفاقيّة الأمم المتّحدة لعام ١٩٥١(اتفاقيّة اللاجئين) والمتعلّقة بنوع اللاجئين، تمّ تعريف اللاجئين بشكل يعمّم الاضطهاد على الجنس من غير تحديد للنوع فيه، فهذه الاتفاقيّة لم تتناول طرح أعمال الاضطهاد المتعلّقة بنوع الجنس، فهناك أشكال متعدّدة من الاضطهاد ضدّ المرأة لمجرّد أنّها امرأة، أي بسبب النوع وهذا يُعدُّ تهميشاً للمرأة. لذا ينبغي على الدول والمنظّمات الدوليّة أن تضمن منظور نوع الجنس في سياساتها وبرامجها حتّى يمكن للاجئين وملتمسي اللجوء التمتّع بكلّ حقوقهم. كما يجب على الدول التي تستضيف النساء من ملتمسات اللجوء أن تعاملهنّ وفق المعايير الدوليّة وتجنّب التمييز وإلغاء أيّة حواجز قانونيّة واجتماعيّة قد تمنع النساء من ممارسة حقوقهنّ القانونيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافية على قدم المساواة مع الرجل.

كما ينبغي أن تتاح لجميع من يتّخذون القرارات الخاصّة بوضع اللاجئين فرص الحصول على معلومات متعلّقة بأحوال حقوق الإنسان، والأدوار الاجتماعيّة التي تؤثّر على النساء في بلد المنشأ، ويجب على الدول الأطراف في اتفاقيّات حقوق الإنسان اتخاذ كافّة التدابير الضروريّة للقضاء على الحواجز الثقافيّة المتعلّقة بنوع الجنس، وذلك بتوفير أشخاص من النساء، يقمن بإجراء المقابلات والترجمة وذلك لتقليص العقبات الثقافيّة المتّصلة بنوع الجنس.

وجيهة عبد الرحمن

استبدال الأقنعة في العالم الافتراضيّ

لوحظ في السنوات الأخيرة تزايد عدد المستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعيّ، وترافق هذا التزايد بنقد واسع جدّاً، دون أن ينحصر هذا النقد بفئة معيّنة في حدّ ذاتها. وفي واقع الأمر أظهرت بعض الدراسات النفسيّة مدى التأثيرات السلبيّة التي تتركها هذه المواقع على الفرد، فقد يصل الأمر إلى مرحلة الإدمان.

لكن، رغم أنّ الدراسات تحدّثت عن أمور ترتبط بنتائج استخدام المواقع هذه على الفرد كزيادة نسبة الإصابة بالاكتئاب أو زيادة حالات الانعزال والابتعاد عن الأفراد الآخرين؛ إلاّ أنّه لم تُثر دراسات حول أسباب اللجوء إلى مواقع التواصل الاجتماعيّ، في ذات أهمّيّة الدراسات التي أثيرت حول خطورتها، كما لم يسلّط عليها الضوء إعلاميّاً بشكل كافٍ أو مستحق.

لماذا زاد استخدام المواقع الاجتماعيّة بشكل كبير جدّاً خلال السنوات الماضيّة؟ ولماذا قد يصل البعض إلى درجة الإدمان في استخدامها وعدم القدرة على الابتعاد عنها؟ لماذا غدا استخدامها جزءاً كبيراً وواضحاً من روتين الفرد، بغضّ النظر عن عمره أو مستواه الأكاديميّ أو الاجتماعيّ أو الاقتصاديّ؟؟

هذه النسبة العالية في استخدام المواقع الاجتماعيّة، وخاصّة الفيسبوك، دفعتني إلى التساؤل حول طبيعة حياة الإنسان المدمن عليها. عادة ما نطلق مصطلح "العالم الافتراضيّ" على الحياة عبر الانترنت، حيث بات الإنسان يكوّن علاقات اجتماعيّة وصداقات، وعلاقات عاطفيّة، إضافة إلى العمل، وحتّى العداوات، فبات الانسان يحيا تقريباً عبر هذه المواقع بشكل كامل، وحتّى أكثر الحالات أو المواقف حاجة إلى حواس كاملة من الإنسان كممارسة الجنس الإلكترونيّ. في واقع الأمر إنّ ممارسة الجنس الإلكترونيّ هو الأكثر انتشاراً بجانب إقامة العلاقات العاطفيّة عبر هذه المواقع.

الأمر الذي يدفعنا للتساؤل حول السبب في ذلك، لماذا اللجوء إلى الانترنت للحياة؟ وبمعنى آخر، لماذا اللجوء إلى عالم افتراضيّ بعيداً عن الحياة الحقيقيّة أو الاجتماعيّة المعاشة؟

الوحدة، الخوف من الآخرين، عدم القدرة على التواصل المباشر، الانعزال، القيود المفروضة الاجتماعيّة أو الدينيّة، المحرّمات التي لا يستطيع الإنسان كسرها، عدم القدرة على العثور على المعنى المنشود في الحياة، الشعور بالوجود الافتراضيّ أساساً، الشعور بعدم الانتماء، والاكتئاب حتّى. والكثير من الأسباب الأخرى التي قد تكون سبباً في الابتعاد عن الحياة واللجوء إلى العالم الافتراضيّ، والتي قد تكون سبباً في خلق شخصيّة جديدة افتراضيّة تختلف عن الشخصيّة الحقيقيّة الموجودة في الحياة، شخصيّة تختلف بشكل كامل، ربّما تغدو أكثر شجاعة في طرح أفكارها الغير مسموح لها بطرحها في الحياة الواقعيّة، شخصيّة جديدة باسم آخر ربّما، وربّما حتّى بجنس آخر أو صور شخصيّة أخرى.

المُلاحظ بكثرة، هو الاختلاف الكبير في حياة الفرد ذاته، بين عالمه الافتراضي وبين عالمه الحقيقي. طبعاً مع وجود بعض التقاطعات بينهما، ولكن هذا لا ينفي الاختلاف بين العالمين. الأمر الذي يوحي بالبحث عن حياة جديدة مختلفة عن تلك التي يحياها.

هذه الحياة في عالمين مختلفين، تشبه إلى حدّ كبير ازدواج الشخصيّة. الفارق هو أنّ الحياة بين العالمين الافتراضي والواقعي هو سلوك واعي، في حين أنّ ازدواج الشخصيّة هو سلوك غير واعي. ولكنّ السبب في الحالتين قد يكون واحداً، والهدف أيضاً. وقد يصل الأمر إلى السلوكيّات المتّبعة في حدّة اختلافها أو تناقضها. وربّما يكون الخوف هو السبب الأوّل والأهمّ في هذا النمط المزدوج من الحياة.

الخوف من الرفض أو العقاب، الخوف من النقد أو اللوم، خوف من رؤية الآخرين للوجه الحقيقي المختبئ وراء الأقنعة الحياتيّة. ولكن هذا لا يعني أنّه في العالم الافتراضيّ تُزال جميع الأقنعة وتظهر الملامح الواقعيّة، بل ربّما يتمّ استبدال تلك الأقنعة بأقنعة أخرى لا غير.

أي أنّ تلك الشخصيّة التي تظهر في العالم الافتراضي قد - وهذا الأمر هو الأكثر انتشارا - لا تكون هي الشخصيّة الحقيقيّة الداخليّة للفرد، بل قد تكون هي الشخصيّة المتمنّاة وجودها أو المنشود تحقيقها. أي: هي قناع آخر جديد يوضع بشكل أقل قابليّة للسقوط من الأقنعة الأخرى.

إنّ استخدام المواقع الاجتماعيّة بهذا الشكل له آثار سلبيّة كبيرة، ولكن هذا لا يعني عدم الانتباه إلى الأسباب الكامنة وراء اللجوء إليها، والاكتفاء بالنقد والصراخ وقرع نواقيس لا معنى لها، إنّ عدم الالتفات إلى السبب أو الاهتمام به والعمل على حلّه أو تجاوزه، هو نقد لا معنى له ولا أهمّيّة.

ريم الحاج

ثقافة مستحدثة

كلنا لم تكن الأجواء الشبّابيّة عموماً منفتحة على عالم الحوار والنقاشات المجتمعيّة والسياسيّة، لتجد نفسها خلال سنوات قليلة متغلغلة فيها بشكل أو بآخر.

خلال السنوات الأربع الأخيرة وجد الشباب أنفسهم أمام تحوّلات تاريخيّة ابتداءً من الثورة التونسيّة وانتشار وتطوّر الأحداث في المنطقة العربيّة، ممّا حوّل اهتمامهم من الأمور السطحيّة (الموضة، الأغاني، الألعاب، إلخ) ليحاولوا أن يفهموا ما يجري حولهم من مجريات لم يتخيّلوها يوماً، ومحاولة أن يكونوا أعضاء فاعلين ومؤثّرين، بغضّ النظر عن التوّجه السياسيّ الذي اختاروه أو تبنّوه. بعضهم توجّه نحو اليسار والأفكار التحرّريّة وانخرط في مجتمعه الذي كان منغلقاً خائفاً، والبعض توجّه نحو اليمين والتطرّف الدينيّ، وبقي جزء في الاعتدال أو في المكان الذي كان به مسبقاً دون تغيير جذريّ يُذكر.

حقيقة أم ردّ فعل؟

ولكنّ السؤال الذي يطرح نفسه هنا؛ إلى أيّ حدّ كانت هذه التغييرات الحاصلة في نفوس هؤلاء الشبّان حقيقيّة ومترسّخة؟ أم هي مجرّد ردود أفعال مع المجريات والتغييرات البيئيّة والمحيطيّة؟.

الذين تحوّلوا بشكل شبه فجائيّ نحو التطرّف اليمينيّ أو اليساريّ على حدّ السواء، بلغ معظمهم مراحل شديدة من التعصّب أو المبالغة في التمثيل السلوكيّ لهذه المعتقدات الجديدة.

لم تكن الأجواء الشبابيّة عموماً منفتحة على عالم الحوار والنقاشات المجتمعيّة والسياسيّة، لتجد نفسها خلال سنوات قليلة متغلغلة فيها رغماً عن إرادتها بشكل أو بآخر، مندفعة وراء رغبات متعدّدة، ربّما الفضول وحبّ المعرفة أو حبّ الظهور أو الرغبة بالتغيير لإيجاد الهويّة والانتماء الذي لم تشعر به حقّاً كمواطنين ضمن أرض جمهوريّة.

هذا التغيير الفجائيّ جعل من الجميع - إن أمكن القول - في حالة توتّر دائم، وعصبيّة وتعصب خلال المحاورات والأعمال التي رُميت على أكتافهم، سواء لتأمين لقمة العيش ومحاولة رسم مستقبل ممكن، أو لزيادة الضغط على الجمعيّات والمنظّمات الخيريّة، التي كانت تعمل سابقاً بوتيرة ضعيفة، إلى حدّ ما، بالمقارنة مع حجم الضغط الموضوع على عاتقها نتيجة حالات النزوح الكبيرة على امتداد الأرض السوريّة.

لا شيء بقي كما كان سابقاً، على الأقلّ بالنسبة لمراقب خارجيّ، المجتمع يتغيّر، ينفتح بفئات جديدة وينغلق بأخرى، تتمدّد وتتوسّع بشكل متوازي، وبشكل شبه منقطع عن الآخر، سوى بالتأثيرات التي تدفع كلّ فريق للتحيّز لفكره أكثر، ممّا يدفعه للتطرّف أكثر فأكثر، وكون هذه السلوكيّات هي أقرب إلى ردود أفعال أكثر من كونها نابعة عن اعتقادات راسخة، دخل معظم الشباب في حالة من الازدواجيّة بين سلوكيّاتهم وأفكارهم الحقيقيّة، وهذا ما يجده المراقب الداخليّ المعاشر للشباب، والذي على احتكاك دائم معهم ومع ردود أفعالهم وتعليقاتهم على مواقف مختلفة تتعلّق بالحرّيّات الشخصيّة أو المناخ المجتمعيّ العامّ.

كسر (التابو) حالة واعية أم تقليد؟

رغم كلّ محاولات الشباب لكسر (التابوهات) والأيقونات سواء كانت هذه الأيقونات أفراداً (مع أخذ استبدال أيقونة بأخرى بعين الاعتبار) أو (تابوهات) فكريّة كعادات وأعراف اجتماعيّة، مازالت الازدواجيّة متواجدة بشكل كبير، وكان المثال الأبرز هو الإجهار بالإفطار ضمن رمضان، ضمن المقاهي التي كات تفتح أبوابها ما قبل موعد الإفطار تجد «المجهرين بإفطارهم» نفسهم ينظرون نظرات ريبة ونميمة فيما بينهم، أو الذين يمارسون علاقات غير شرعيّة ويتكتّمون عن الأمور، لا يتوانون عن الإشهار بأيّ شخص آخر «فُضح» أمر علاقته مع شريكه غير «الرسميّ» بما نسميه عرفاً «الإستشراف» على الآخرين.

بين «الموضة» والفعل الحياتيّ

إذاً، هل يمكن القول إنّ موجة الانفتاح، وحبّ القراءة والإطلاع والثقافة التي ظهرت بشكل فجائيّ كأنّها «موضة» هي شيء ثابت وحقيقيّ أم فقط ردّة فعل على المجريات؟

لا يجب علينا إهمال أنّ أيّ تغيير يحتاج إلى وقت طويل نسبيّاً ليترسّخ ويتحوّل إلى شيء طبيعيّ لا يستنكره الناس، ولكن لا يجب الغرق في فخّ التغييرات الظاهريّة والاحتفال بها على أنّ هناك ثورة اجتماعيّة تقوم بهدوء تحت هدير الرصاص والركام.

مازال المجتمع بحاجة إلى الكثير من العمل لترسيخ هذا الانفتاح، وليس بمعنى فرض الفكر ذاته على الجميع ليتحوّلوا من جديد إلى نسخ متشابهة قطعيّة، إنّما ترسيخ ثقافة احترام وتقبّل الآخر حتّى لو كان يحمل فكراً معاكساً تماماً لفكري، مازال المجتمع بحاجة إلى لكثير من العمل والتوعية لربط الفئات المتطرّفة المتخاصمة، بل والمتعادية باتفاق ضمني غير معلن أو معلن للتوصّل إلى صيغة تتوافق مع شرائح المجتمع كافّة، وصادرة في الأساس من هذا المجتمع وتجاربه السابقة الإيجابيّة منها والسلبية، تناسب ماهيّته ومكوّناته المختلفة، ليشعر جميع أفراده بإنتمائهم وممارستهم لحرّيّاتهم الشخصيّة دون التعدّي على حرّيّات الآخرين.

لينا الحكيم

الروائيّ «لوكليزيو» والرقيب السوريّ

كلنا «إنّهنّ زوجات من يقتلوننا وبناتهم»... وكان هذا الجواب العدائيّ كافياً ليمنع الفتاة من النقاش.

تتحدّث رواية «نجمة تائهة» عن فتاتين: الأولى يهوديّة فرنسيّة اسمها (إستير)، والثانية فلسطينيّة اسمها نجمة.

للناشر السوريّ في أيّام حزب البعث ذكريات لا تنضب مع وزارة الإعلام، وتحديداً قسم الرقابة الذي يعمل باعتباره آلة فرز للمخطوطات المقدّمة إليه، فيحدّد الجهة التي يجب أن تراقب الكتاب وتعطي تقريرها فيه بحسب العنوان واسم المؤلّف.

بعض الكتب تُراقَب في الوزارة نفسها، وبعضها الآخر يُحال إلى اتّحاد الكتّاب العرب، أو إلى وزارة العدل، أو إلى وزارة الأوقاف، أمّا المنكوب الحظّ فهو الذي يُحال إلى القيادة القطريّة لحزب البعث العربيّ الاشتراكيّ والعياذ بالله.

خلال عملي ناشراً، تعرّفت معظم المراقبين في وزارة الإعلام، وكان جلّهم من خريجي كليّات الصحافة من الاتّحاد السوفييتّي الشقيق، وللأمانة فإنّ أغلبهم كانوا يعرفون بعض الكلمات الروسيّة ويستطيعون تهجئتها، بل وكتابتها وإن بصعوبة.

كان الرقيب السوريّ بعينيه الصقريّتين القابعتين تحت الغرّة، ووراء النظّارة، واللتين يتطاير منهما غبار قاتم مؤلم، من أهمّ المتحكّمين بفكر الوطن ومن أهمّ الموجّهين لمساراته، إذ يمحو ما يشاء ويثبّت، ويطلق سراح ما يريد ويسجن، وإن لم يشأ أن يمنع كتاباً صراحةً أمكنه أن يهدهده في الدرج لأشهر ثمّ لسنوات بدون بتّ بموضوعه موافقةً أو رفضاً.

كانت قراراتهم في القبول أو المنع (سياسيّةً) بامتياز، على اعتبار أنّ السياسة في بلدنا هي:(فنّ مخالفة التوقّعات)! فكم من كتاب كان حقّه المنع أُجيز، وكم من كتاب كان حقّه الإجازة مُنع! وكانت القاعدة في قراراتهم أنّها تصدر متأنّيّة متمهّلة تمشي مشية الحمير، لكنّ هذه القاعدة كان لها استثناءات دائماً، فهذا الحمار يصبح فجأة أنشط من البغل الرهوان بكيلو من صابون الغار الحلبيّ، وبكيلو من زعتر الناصر. لكن، وكما تعلمون فإنّ الحمار يشتهي أن يحرن في بعض الأحيان، والبغل يروق له أن يشمس في أحيان أخرى، وأمام هذه الحرنات لا ينفع لا الزعتر ولا الصابون ولا حتّى الفستق الحلبيّ.

من هذه الحرنات ما حدث معي في رواية «نجمة تائهة» للروائيّ الفرنسيّ الشهير (لوكليزيو) بترجمة جميلة للصديق حسام جلال، وكانت هذه الترجمة باكورة ترجماته. دخلت إلى وزارة الإعلام متأبّطاً هذه الرواية وقد آمنت إيماناً عقليّاً جازماً أنّ الموافقة عليها ستمرّ مرّ السحاب بسلاسة ورخاء، فهي من الأعمال الأدبيّة الغربيّة النادرة التي تتحدّث عن الصراع العربيّ الإسرائيليّ في بعده الإنسانيّ، وتنتصر للقضيّة الفلسطينيّة بصورة لا لبس فيها ولا تأويل، ويأتي ذلك ضمن المسار الفكريّ والموقف الأخلاقيّ الذي اتّخذه (لوكليزيو)، وعُدّ من خلاله من المعادين للساميّة، ولكنّ هذا التصنيف لم يكن ليؤثّر على أديب فرنسا الذي تدرّج بنيل الأوسمة والجوائز الأدبيّة الفرنسيّة من أدناها إلى أعلاها، وتوّج ذلك بعدئذٍ بالحصول على جائزة نوبل للآداب في عام ٢٠٠٨.

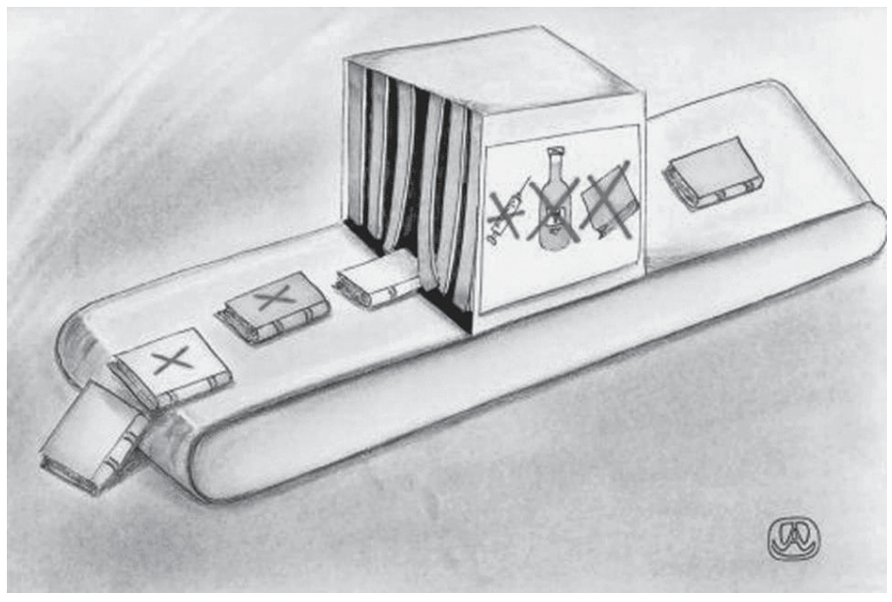

تتحدّث رواية «نجمة تائهة» عن فتاتين: الأولى يهوديّة فرنسيّة اسمها (إستير)، والثانية فلسطينيّة اسمها نجمة.

تتتبّع الرواية الفتاة الفرنسيّة بدءاً من صيف ١٩٤٣ في قريتها الصغيرة في منطقة (نيس) التي حوّلها المحتلّ الإيطاليّ إلى (غيتو)، وتكتشف (إستير) الفتاة الوادعة معنى أن يكون المرء يهوديّاً في زمن الحرب، وتعرف معاني الشعور بالخوف والمهانة والهروب بين الجبال، ولوعة فراق الوالد وموته. وفي نهاية الحرب تقرّر والدة (إستير) الالتحاق بدولة إسرائيل، وفي رحلة هروبها مع أمّها عبر الجبال والسهول الفرنسيّة يصف (لوكليزيو) الطبيعة بروائحها وأصواتها وأشجارها وعصافيرها وزنابقها بطريقة مغرقة في الجمال والبهاء، وكأنّه يقيم مقارنة خفيّة بين جمال عناصر الطبيعة، وبين قبح عنصريّة الإنسان، وعلى متن السفينة التي تتقاذفها العواصف تكتشف (إستير) قوّة الصلاة والدين ومعنى النجاة إلى أرض الميعاد، وعند وصول (إستير) إلى مدينة القدس في شاحنات عسكريّة تتوقّف الشاحنات لتسمح بمرور مواكب المهجّرين العرب من النساء والأطفال، فتبصر (إستير) في عيون الأطفال والنساء الفلسطينيّين نفس الرعب والألم الذي كانت تراه في عيون أهلها وعشيرتها. تنزل (إستير) من الشاحنة وتقترب من صفوف المهجّرين فتخرج طفلة فلسطينيّة من بين الصفوف، وتمدّ لها كراساً كتبت في أعلى صفحته اسمها (نجمة)، فتكتب لها (إستير) اسمها في الكرّاس نفسه... تحمل الطفلة كرّاسها بين ذراعيها وتسرع عائدة إلى الصفوف المنهكة من الألم والذعر والسير دون وجهة.

تعود (إستير) إلى الشاحنات لتتساءل عن سبب هجرتهم؟ تصمت أمّها (إليزابيت) بتجاهل وتشدّ على يدها... تكرّر سؤالها بإلحاح عن سبب هجرتهم فيأتي الجواب من امرأة لم تطأ قدماها أرض فلسطين إلّا منذ يومين فقط: «إنّهنّ زوجات من يقتلوننا وبناتهم»... وكان هذا الجواب العدائيّ كافياً ليمنع الفتاة من النقاش. ورغم هذا اللقاء الخاطف المنطوي على تبادل النظرات والأسماء فقط، ورغم أنّ الفتاتين لا تلتقيان بعده أبداً، فإنّهما في منفاهما لا تتوقّفان عن التفكير ببعضهما.

وتتابع الرواية سرد رحلة العذاب والتشرّد التي تتعرّض لها نجمة في مخيّمات اللجوء بتفصيل وافٍ وشاف، وكان (لوكليزيو) قد نشر الجزء المتعلّق بنجمة الفلسطينيّة في العام ١٩٨٨ في مجلّة دراسات فلسطينيّة (الطبعة الفرنسيّة)، وعنون النصّ يومها بـ (مخيّم نور شمس، صيف ١٩٨٤). وسبّب هذا النصّ حملة هجوميّة صهيونيّة عليه باعتباره معادياً للساميّة، كما ألمحنا من قبل.

تستمرّ الرواية في سرد حياة (إستير) وأمّها، إذ تموت الأمّ في نهاية المطاف، وتوصي أن تدفن في فرنسا، بينما تهجر (إستير) أرض الميعاد وتغادرها من غير رجعة... في تعبير عن انهيار الحلم الصهيونيّ، وأكذوبة أرض الميعاد.

أمّا نجمة العربيّة الفلسطينيّة فتبقى سيرتها معلّقة، لا نهائيّة، مفتوحة على كلّ احتمالات البؤس والضنك والهوان.

بعد شهرين من تسليم مخطوط الرواية للوزارة استلمتها، فوجدت الرقيب قد أخذته الحميّة البعثيّة الحرفيّة فشطب كلّ كلمة ورد فيها تعبير (أرض الميعاد) من الرواية، وكان قراره النهائيّ هو منع طباعة الرواية، على اعتبار أنّ بطلتها يهوديّة آمنت في لحظة ما بالحلم الصهيونيّ!! ولم أميّز يومها هل كان هذا الرجل رقيباً في وزارة الإعلام السوريّة أم (رقيب أوّل) في الجيش الإسرائيليّ؟

محمّد أمير ناشر النعم

صور من إسهام الكرد في الأدب العربيّ ٢/٢

(أدب الأسرة التيموريّة في مصر)

هي أسرة أدبيّة فنيّة تنتسب إلى الجدّ محمّد تيمور كاشف المتوفّى في القاهرة عام ١٨٤٨م،

اشتهر من هذه الأسرة اسماعيل تيمور باشا الذي أنجب الشاعرة عائشة التيموريّة والعلامة الكبير أحمد تيمور باشا الذي أنجب محمّد تيمور والقاصّ محمود تيمور.

وفيما يلي نبذة عن هؤلاء الأعلام المغمورين:

إسماعيل تيمور باشا (١٨١٤ــ ١٨٨٢م)

أحبّ العلوم والآداب في صغره وأتقن التركيّة والفارسيّة وبرع في الإنشاء التركيّ وأصبح الكاتب الخاصّ لمحمّد علي باشا وتوّلى عدّة وظائف رسميّة وكان شغوفا باقتناء الكتب(١). من أولاده: أحمد تيمور باشا والشاعرة عائشة التيموريّة. وفيما يلي نبذة عن كلّ منهما:

١) العلامة أحمد تيمور باشا (١٨٧١ـ١٩٣٠م)

أديب ومؤرّخ لغويّ، كان من المولعين بالأدب العربيّ، تعلّم العربيّة والفارسيّة والتركيّة، كما كان عاشقاً للكتب واقتنائها بلغت مكتبته ١١٩ ألف مجلّد، آلت بعد وفاته إلى دار الكتب المصريّة، كان عضو مجلس الشيوخ المصريّ، ومنح رتبة الباشويّة، وكان عضواً في المجمع العلميّ في دمشق والقاهرة والمجلس العلمي الأعلى لدار الكتاب المصري، وعضواً في لجنة الآثار المصريّة. وله ثلاثة أولاد إسماعيل ومحمّد ومحمود، والأخيران أديبان معروفان مشهوران، وكان يسمّى بأبي النابغين وله كتب كثيرة منها:

«التصوير عند العرب»، و»نظرة تاريخيّة في حدوث المذاهب الأربعة»، و»تصحيح لسان العرب»، و»تصحيح القاموس المحيط «، و»اليزيدية ومنشأ نحلتهم». توفّي بالقاهرة يوم ٢٦نيسان ١٩٣٠

وفيما يلي تعريف موجز عن ولديه الأديبين محمّد ومحمود:

أ -الأديب محمّد تيمور (١٨٩٢-١٩٢١)

شاعر وممثّل ومؤلّف مسرحيّ من مؤسّسي الأدب المسرحيّ والقصصي في مصر، سافر إلى أوربّـة واضطلع على ثقافتها وآدابها، فقد كان له محطّة في برلين ثمّ باريس، وقرأ كثيراً من الأدب الفرنسي رجع بعدها إلى مصر وصرف جلّ همّه إلى المسرح، متأثّراً بالمذهب الواقعيّ، وأسس جمعيّة «أنصار التمثيل»، مثّلت له الفرقة المهديّة كثيراً من المسرحيّات والأوبريت وغيرها، كما أولع بالتمثيل، فألّف فرقة كان هو بطلها ومؤلّف رواياتها ومشرفها وله مونولوجات مختلفة، كما يعدّ من رواد القصّة القصيرة وعلى يديه ولدت القصّة العربيّة الحديثة. مع قصّته الأدبيّة «في القطار». لكن المنيّة عاجلته في الثلاثين من عمره.

وقال فيه المستشرق الروسي كراتشوفسكي: إنّه منشئ الأقصوصة المصريّة، ومبتكر التصوير الواقعي للحياة الاجتماعيّة الحديثة، ملمّاً كلّ الإلمام بالآداب الأوروبّيّة، وطبع أقاصيص صغيرة مأخوذة من واقع الحياة المصريّة، بأسلوب يشابه موباسان أو تشيخوف.

من آثاره: "وميض الروح"، و "المسرح المصريّ" وفيه روايتان فكاهيّتان من قصصه إحداها "العصفور في القفص" والثانية "عبد الستّار أفندي". وكتاب "ما تراه العيون" جُمعت فيه قصصه وخواطره بعد موته (٢).

ب -الأديب محمود تيمور (١٨٩٤ – ١٩٧٣م)

أمير القصّة في العالم العربيّ، ولد في القاهرة ثمّ سافر إلى سويسرا وأحبّ الأدب الفرنسيّ والعربيّ، فعكف على دراستهما، بدأ كتابة القصص بالعاميّة، ثمّ أتقن الفصحى ليتّخذها أداة طيّعة في كتاباته، ونظم الشعر المنثور، وقد وظّف أدبه ليحكي هموم المجتمع ويصوّر معاناة الشعب ويعالج همومهم، كان عضو المجمع العلميّ في القاهرة والمجمع العراقيّ، وله أسلوب شديد البساطة متأثّر قليلاً باللغات الأوربّيّة، وقد نال عدّة جوائزمنها: جائزة مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة ١٩٤٧. وجائزة الدولة للآداب ١٩٥٠، وجائزة الدولة التقديريّة في الأدب لعام ١٩٦٣، وجائزة واصف غالي باشا في باريس ١٩٥١.

توفّى مصطافاً في لوزان بسويسرا يوم ٢٣ آب ١٩٧٣، ونقل ودفن في القاهرة.

أمّا آثاره الروائيّة فهي تنوف عن الخمسين عملاً، تُرجم بعضها إلى لغات شتّى، وهي تدور حول قضايا عصريّة وتراثيّة وتاريخيّة، فضلاً عن روايات استوحاها من رحلاته أو روايات أدارها حول الشخوص الفرعونيّة.

القصص: «الشيخ سيّد العبيط» ١٩٢٥، و»رجب أفندي» ١٩٢٨، و»كلوبترا في خان الخليلي» ١٩٤٦. و»سلوى في مهبّ الريح» ١٩٤٧، و»الحاج شلبي» و»نداء المجهول».

المسرحيّات: «حواء الخالدة» ١٩٤٥، و»اليوم خمر»١٩٤٩، و»صقر قريش» ١٩٥٦، و»النبي الإنسان».

ومن كتبه» مشكلات اللغة العربيّة»، و»معجم الحضارة». وقد تُرجم الكثير من قصصه القصيرة إلى بعض اللغات الأوروبّيّة.

اعتبره الدكتور شوقي ضيف مؤسّس فنّ الأقصوصة في الأدب العربيّ الحديث. كما قال له الدكتور طه حسين عميد الأدب العربيّ: لا أكاد أصدّق أنّ كاتباً مصريّاً وصل إلى الجماهير المثقّفة وغير المثقّفة كما وصلت إليها أنت؟ فلا تكاد تكتب ولا يكاد الناس يسمعون بعض ما تكتب حتّى يصل إلى قلوبهم كما يصل الفاتح إلى المدينة التي يقهرها فيستأثر بها الاستئثار كلّه» (٣).

٢) عائشة التيموريّة (١٨٤٠-١٩٠٢م)

شاعرة، أديبة، من نوابغ مصر، ورائدة النهضة الأدبيّة النسويّة في العصر الحديث. كانت تنظم الشعر بالعربيّة والتركيّة والفارسيّة. مولدها ووفاتها في القاهرة. نشرت في الصحف، وعلت شهرتها. قرضت الشعر ولها من العمر ثلاث عشرة سنة، وكتبت باللغات الثلاث العربيّة والتركيّة والفارسيّة. وأوّل من قرأ شعرها والدها القويّ المتحرّر الذي سهر عليها وشجّعها لتتفتّح براعمها الشعريّة. لها أربعة دواوين هي: «حلية الطراز» وهو ديوان شعرها العربيّ الذي يحمل توقيع «عائشة»، وتحمل مجموعتها التركيّة والفارسيّة توقيع» عصمت» ١٨٨٦. و»نتائج الأحوال في الأقوال والأفعال» في الأدب ١٨٨٨، و «شكوفة» ديوان شعرها التركيّ ١٨٩٤.

توفّيت في القاهرة في ٢٥ أيّار ١٩٠٢. قال عنها نبيل الحاج: لم يعرف الأدب العربيّ خلال القرن التاسع عشر أديبة شجاعة، تحمّلت مسؤوليّة الدفاع عن المرأة العربيّة كعائشة التيموريّة. وكانت رائدة في الأدب النسائيّ الحديث. ودعوتها إلى تحرير المرأة العربيّة من عادات فرضت عليها لتكون للزينة فقط بحجّة صون عفافها. (٤)

عائشة التيموريّة كانت سيّدة اجتماعيّة تعاشر نساء البلاط، وكانت سيّدة البلاط تدعوها إلى القصر في الحفلات والمناسبات وتعتمد عليها في الترجمة للزائرات الأجنبيّات، وقد ظلّت عائشة غريبة بفكرها وروحها وتطلّعاتها عن تلك البيئة، إذ تفوّقت على نساء عصرها، بالرغم من بقائها محجّبة شأن سائر النساء....

وشعرها متنوّع بين المجاملة والغزل والمواعظ الأخلاقيّة والدينيّة والابتهالات، وأصدق شعرها مراثيها خصوصاً مرثاة ابنتها «توحيدة» التي ارتقت فيها إلى مرتبة عالية.

(١)- مشاهير الكرد: ١١٠/١، الأسرة التيمورية: ٧٧ـ٨٨، أعلام الكرد:٧٧

(٢)-الموسوعة العربيّة:٥٧٤/١، تاريخ الأسرة التيموريّة:٩٥، الأعلام:٢٢/٦، أعلام الكرد:٨١

(٣)-الأعلام:١٦٥/٧، الموسوعة العربيّة:٥٧٤/١، محمود تيمور لوديع فلسطين: الحياة، ع(١٢٤٧) ١٩٩٦/٩/٦، الأدب العربي المعاصر لشوقي ضيف:٢٦٣/١، مجلّة مجمع اللغة العربيّة:٢٠٦/٢، مجلّة الأديب: يونيو ١٩٧٢، حسين فوزي: الأهرام،١٩٩٣/٨/٣١، أعلام الكرد:٨٢-٨٣، مجلّة مجمع اللغة العربية بدمشق:٥٤٢/٣٧-٥٥٣، ٦٨١،٤٧-٦٨٥، ٢٠١/٤٩،٢٠٠.

(٤)-تاريخ الأسرة التيموريّة:٨٥، الدر المنثور:٣٠٣، بلاغة النساء:٨٦، مشاهير الكرد:٢٣٩/٢، معجم المطبوعات:١٢٥٦، الأعلام:٢٤٠/٣، جريدة الدستور الأردنيّة: عدد ٦٢٧٢، ١٩٨٥/٢/١، نساء من بلدي:٩٨٩-٩٩٣، معجم المؤلّفين:٥٦/٥،إيضاح المكنون:٤٢٠/١، هديّة العارفين:٢٣٦/١، أعلام النساء:١٠٨/٢-١٢٥، تاريخ آداب اللغة العربيّة:٢٤٨/٤، ٢٤٩

د. محمّد زكريا الحمد

دمعة

كان كلّ شيء عاديّاً، لم يخطر ببالــه أيّ شيء، عشر سنوات من عمره قضاها "سعد" بعد بلوغه العشرين، يبني أسرته البسيطة في عددها وطريقة حياتها. استيقظ في الصباح كعادته، طلب من زوجته أن تحضّر له الفطور، أثناء ذلك كانت زوجته تُملي عليه لوازم البيت، يعترض على بعضها، ويؤجّل أخرى، بسبب قلّة المال لديه من جهة، ولارتفاع أسعار السلع من جهة أخرى، وهو العامل الذي يتكسّب رزقه من تعب يديه.

ودّع "سعد" زوجته الحامل، وطبع قبلة على خدّي ابنته وابنه، تاركاً لزوجته رعايتهما كما في كلّ يوم، كلّ شيء عاديّ، لم يخطر ببالــه، سوى أنّــه سوف يعود في المساء حاملاً شيئاً بين يديه يطعم به أفراد أسرته، ولكن.

في منتصف النهار جاء زائر لا يحبّه أحد في المدينة، جاء ينشر الرعب في أرجائها، حاملاً الموت والدمار، ليمحي من عمر هذا الشاب عشر سنوات من الكدّ، عشر سنوات من الحبّ.

صاروخ، هكذا ببساطة، صاروخ وصل إلى بيت هذا الشاب فجعله ركاماً، ليضمّ بين حناياه رفات أمّ وابنيها وجنينها، رقدت الأمّ وطفلتها وجنينها بسلام بعد أن انتُشِلوا من تحت الحطام، أمّا طفلها الذي نُقلَ إلى المشفى فأبى إلّا أن يلتحق بهم.

عاد الأب إلى بيته، لم يجد ما ودّع في الصباح، أين زوجتي، أين أولادي؟ بحرقة صاح، أين بيتي وجيراني لقد ودّعتهم هذا الصباح؟ من سيأكل أصابع الحلوى؟ من ستُبعد الأطفال عنّي، وهي تقول: أبوكم متعب، اتركوه، فهو يعمل منذ ساعاتٍ طويلة، اتركوه؟!...

وبات يكرّر كلمة (اتركوه) مرّات ومرّات، ثمّ تابع بهدوء مخاطباً الهواء، لماذا طلبتِ منهم أن يتركوني؟ ثمّ لماذا ذهبتِ؟ تعلمين كم أحببتكِ قبل الزواج وكم زاد حبّي لكِ بعده!... أين أنتِ الآن؟ إنّي لكِ آتٍ... ثمّ صمت، وصمت جميع من كان حوله دون نواح، هل يصدّق أنّه لم يبقَ له شيء في هذا المكان، وأنّه الآن ليس أباً لأحد، ولن ينتظره بعد اليوم طفل خلف باب البيت أو زوجة، كانت الكلمات في فمه مرّة المذاق، ذاق طعمها من كان حوله بحزنٍ وكبرياءِ الألم، وقفت دمعة في عينه، انحنى على الركام قبّل رائحة أحبّتهِ كالعادة، ثمّ تحوّل كلّه إلى دمعة.

حمزة الأبرش

قبّعة الخوف تعودُ من جديد

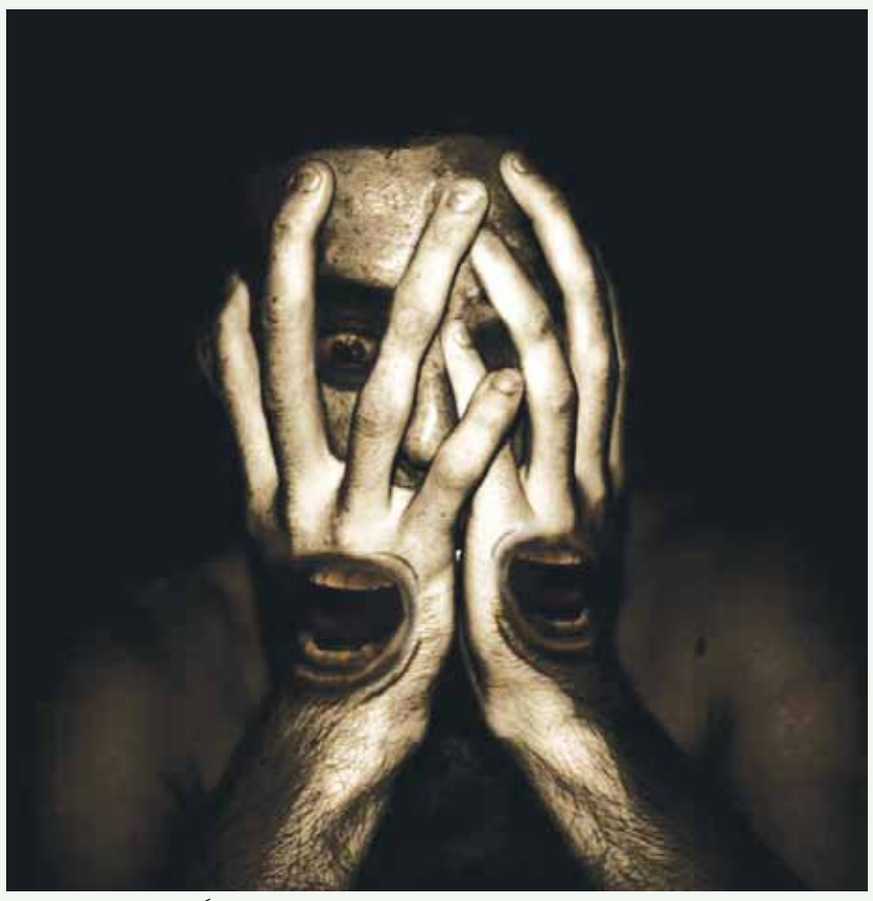

نحنُ شعوب هذا الشرق الذين هلّلنا لحرق بوعزيزي نفسه كأوّل تعبيرٍ رافض وعلنيٍّ بوجه الخوف الذي كرّسته الأنظمة الديكتاتوريّة والاستبداديّة الحاكمة بكلّ مفاصل حياتنا، حتّى بأصغر تفصيلٍ كان (شبح الخوف) المتأصّل فينا يُخرج رأسه من القمقم صارخاً بنا: توقّف.. إيّاك!.

هذا الخوف الذي كسرناه واعتقدنا أنّنا تغلّبنا عليه، في ظلّ الثورات التي قامت في الكثير من الدول العربيّة.. فرغم أنّه لم يتم تغيير بنية الأنظمة الحاكمة ولا حتّى إيجاد بديل أفضل لما كان سائداً وطاغياً، إلّا أنّنا كنّا سعداء بإنجاز بوعزيزي والثورات الوحيد.. ألاّ وهو كسر حاجز الخوف للأبد من أذهاننا التي تشبّعت طوال عقودٍ طويلة بكلّ أنواع مخاوف السلطة الحاكمة.

لكننا اليوم ونحن لم نتنفّس الصعداء بعد لنفرح بإزالة ذلك الخوف من جحيم حياتنا تظهر لنا (داعش) والجماعات الإسلامويّة المتطرّفة لتزرع بداخل الإنسان المشرقيّ خوفاً أكبر.. وأشدّ هالة وحجماً من الخوف السابق، فشكل الخوف هنا أصبح وبائيّاً، يكفي أن تذكر اسم داعش حتّى تنطبع بالذهنية السيف وقطع الرؤوس والجلد وقمع كافّة أنواع الحرّيّات الفرديّة، لا بل الأمر أشدّ خطورة فالأمر يتعدّى الخوف المرحليّ إلى شكلٍ من أشكال سلطة الأمر الواقع وتشكيل مجتمعٍ مستكينٍ لسلطة الدين لا سلطة المخابرات التي كانت سائدة سابقاً وهو ما يعتبر اليوم أخطر أشكال الخوف التي تتشكّل بالذهنيّة لدى الفرد بالمجتمعات الشرقيّة التي يتمدّد فيها داعش وسواها من الجماعات المتطرّفة بسرعة رهيبة.

صور تهجير المسيحيّين من الموصل ستشكّل ذاكرة الأجيال القادمة، سبي النساء الإيزيديّات بالقرن الحادي والعشرين يكرّس أكبر المخاوف الإنسانيّة، قطع الرؤوس وتعليقها، وجلد النساء والرجال يعود بنا لعصورٍ بعيدة موغلة بالجاهليّة والتخلّف الفكريّ والحياتيّ والمجتمعي، وهنا ما يكرّسُ الخوف من جديد بصيغةٍ أفظع وأكثر حدّيّة ممّا سيجعل كلّ محاولةٍ لثورةٍ مضادّة صعبة جداً بمواجهةٍ ذهنيّة مليئة بأكثر أنواع الخوف قوّة، خاصّةً إذا أخذت هذه الجماعات بالاتساع وفرض سيطرتها على مناطق ودولٍ أخرى ممّا ينذرُ بإعادة دخول المنطقة برمتها تحت قبعات الخوف الجديدة.

وداد نبي

من ذاكرة الصحافة

ظهرت أوّل صحيفة سوريّة رسميّة حملت اسم "سورية" عام 1865، إثر صدور (قانون المطبوعات) عن السلطان العثمانيّ عبد العزيز، تتالت بعدها الصحف والمجلّات في بلاد الشام.

ويذكر كتاب <<الصحافة السوريّة ورجالها>> لمؤلّفه "منذر الموصلّي" أنّ أهل السياسة كانوا يتضايقون من الصحافة الساخرة بسبب "مواضيعها اللاذعة"، وأنّها كانت تستخدم: "العامّيّة الناقدة، بقالب ساخر، معزّزة بالصور الفكهة".

ومن أمثلة هذه الصحافة "جريدة النفّاخة" التي وضعت لنفسها شعاراً "إذا لم يسمعوا فانفخوا لهم وزمّروا"، وهي جريدة هزليّة أسبوعيّة دمشقيّة صدرت 28 كانون الثاني 1910، ثمّ توقّفت وعادت باسم "النفّاخة المصوّرة" في 10 آب 1911 واعتمدت على الرسوم الكاريكاتيريّة.

كما ظهر من نوع الصحافة الناقدة الساخرة في تلك الفترة أيضاً، "جريدة جحا" الأسبوعيّة الدمشقيّة لصاحبها "محيي الدين شمدين"، التي صدر عددها الأوّل في 11 شباط 1911، وبعد عام صارت صحيفة أسبوعيّة انتقاديّة فكاهيّة.

وكذلك "جريدة حمارة بلدنا" الهزليّة السياسيّة الأدبيّة الانتقاديّة المصّورة، المطبوعة في دمشق، فقد صدر عددها الأوّل في 16 شباط 1919، وهي رصد فكاهيّ لمعاناة الشارع الشاميّ.

كما صدر العديد من الجرائد والمجلّات الهزليّة السوريّة في تلك الفترة منها: "المكنسة" حماة 1911، "المرسح" و "كشكول" في حلب 1911، "جراب الكردي" في حمص 1914، وغيرهنّ.

«الحقل المنيع»

حين يخاطب المسرح خيال الطفل

ضمن فعّاليات مشروع الحوار العربيّ الكرديّ، قام مركز «عمران للدراسات الاستراتيجية» وبرعاية «المنتدى السوريّ للأعمال» بتقديم مسرحيّة «الحقل المنيع» من تأليف وإخراج الكاتب أحمد إسماعيل، وتمثيل فرقة «أطياف» المكوّنة من مجموعة من الأطفال والشبان السوريّين الموهوبين.

تمّ تقديم العرض الأوّل في مخيّم «مديات» الواقع شرقي تركيا والتابع لولاية ماردين، في الساعة السابعة من يوم الأربعاء ٢٠١٤\٧\٣٠ ثالث أيّام عيد الفطر السعيد في الهواء الطلق، وذلك بالتنسيق مع إدارة المخيّم التي قدّمت التسهيلات اللازمة وتعاونت إلى أبعد الحدود. كانت فرحة الأطفال والأهالي لا توصف وهم يرحّبون بفرقة أطياف المسرحيّة التي جاءت لترسم البسمة على وجوه الأطفال في أيّام عيد الفطر السعيد. وقد نقل المخرج أحمد إسماعيل في افتتاح العرض تهاني مركز عمران والمنتدى السوريّ للأعمال بعيد الفطر السعيد، كما قام بتقديم الشكر لإدارة المخيّم من الأخوة الأتراك وإدارة المدرسة السوريّة وكلّ الطاقم التدريسيّ على تعاونهم وحسن استقبالهم، كما قدّم الشكر للدولة التركيّة، حكومةً وشعباً على كلّ ما تقدّمه للشعب السوريّ في محنته الأليمة.

حضر هذه المسرحية حشدٌ غفير من الأطفال السوريّين مع ذويهم بلغ قرابة ٨٠٠ شخص، واستطاعت فرقة أطياف أن ترسم على وجوههم بسمة العيد وترفّه عنهم وتنسيهم ولو لبعض الوقت هموم الغربة خارج ربوع الوطن.

أمّا العرض الثاني فقد تمّ تقديمه في صالة المركز الثقافي في مدينة «باتمان» في الساعة السابعة من يوم الاثنين ٢٠١٤\٨\٤ وسط إقبال ملفت من السوريّين القاطنين في هذه المدينة، واستطاع أبطال فرقة أطياف أن يرسموا الدهشة على الوجوه التي كانت تراقب حركاتهم الإبداعيّة وإتقانهم الجيّد لأدوارهم وتأثيرهم على الجمهور، لتنطلق الصالة بين الفينة والأخرى بالتصفيق الحارّ، ويبادر الجميع أطفالاً وآباء للاشتراك مع الفرقة في أغنية الختام.

تدور أحداث المسرحيّة حول مجموعة من المكوّنات التي تتعايش مع بعضها بسلام في حقل جميل، يتربّص بهم ذئب شرس وثعلب ماكر يحاولان على الدوام البحث عن ثغرة في جدار الحقل للتسلل إلى داخله والنيل من مكوّناته (بطّة -أرنب -ديك -معزة). وعندما يفشلان في اختراق السور يلجأان إلى المكيدة والإيقاع بين الأفراد والتفريق فيما بينهم، لتدبّ الخلافات الداخليّة وتتشتّت المجموعة الواحدة فيتعاون أحد أفرادها مع العدو المتربّص خارج الأسوار من أجل القضاء على شريكه في الحقل. لكنّه سرعان ما يكتشف هول المصيبة التي وقع فيها. وأنّه بتعاونه مع العدو يكاد يقضي على كلّ مكوّنات الحقل بما فيها هو. فيمضي بسرعة للاعتراف بخطئه وإنقاذ شركائه في الحقل والاتفاق معهم على تعايش مشترك يسوده الحبّ والوئام.

وبفضل الحكمة الموجودة وروح المحبّة والتسامح يتغلّب الأفراد على خلافاتهم الصغيرة ويتجاوزون الأحقاد التي ساهم العدو في تكوينها ويرمّمون ما نتج عن الخلافات ويقرّرون العيش كجسد واحد وكقوّة واحدة في وجه الذئب والثعلب، اللذان يفقدان الأمل في نهاية المطاف ويمضيان بحثاً عن حقل آخر يفتقد إلى القوّة التي اصطدموا بها في هذا الحقل المنيع.

وأشار الكاتب والمخرج المسرحيّ أحمد إسماعيل إلى أنّ هذه العروض المسرحيّة تأتي في إطار مشروع الحوار العربيّ الكرديّ، الذي يرمي إلى توحيد الثقافات وتعزيز روح المحبّة والتعايش السلميّ وزيادة تنمية قيم المحبّة والإخاء وتقبّل الآخر لدى الأطفال، والارتقاء فوق الطائفيّة والقوميّة والعقول المسجونة داخل أقفاصها.

كما أوضح أنّ للمسرح تأثيراً قويّاً في تحريك مشاعر الناس نظراً للاتصال والتأثير المتبادل بين الجمهور والممثّلين، لذلك يستطيع الممثّل أن يوصل رسالته عبر كلامه وحركاته ومشاعره ولغة جسده القويّة. وفكرة توظيف العروض المسرحيّة لخدمة مشروع الحوار الثقافيّ العربيّ الكرديّ تعتبر رائدة وسوف تُؤتي أُكُلها ولو بعد حين.

كلنا سوريون

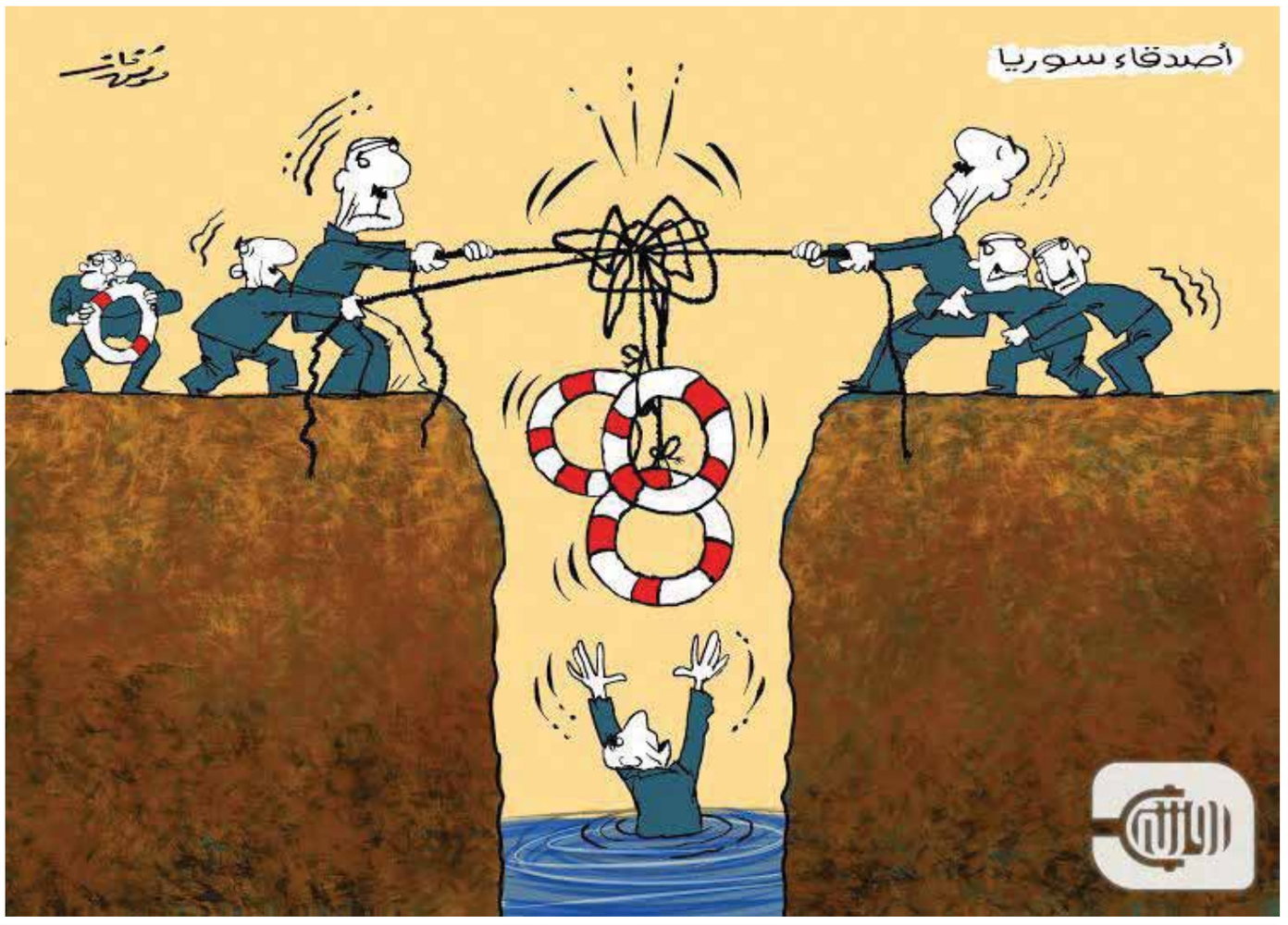

مقام القصب

وصحا الهوى في الغوطتين

عبد السلام العُجيلي

الشمسُ لملمتِ الشعاعَ وصافحتْ ... في الغوطتينِ الأيكَ والأطيارا
درجتْ على سفح الغروب ضنينةً ... بشذاهما أن يفغمَ الأسحارا
لو تستطيع على المدى ما غيَّبتْ ... عن جلّقَ الأضواءَ والأنوارا
بلدِ الفتونِ ترى على علّاتها ... والثورةِ الحمراءِ حين تُضارى
لولا السجايا الشمُّ في أعراقِها ... ما أمَّنتْ من بطشها الغدارا
ظنَّتْ بشُذّاذ الحروب شجاعةً ... تحمي أذاهم عزَّلاً وصغارا
فغفا على الظنّ الكريمِ كماتُها ... وصحا الهوى في الغوطتين وثارا
بردى يسوقُ الموجَ في أعطافه ... نسمٌ كأنفاس الحبيب عطارا
أومأ إلى شمس الأصيل مودّعا ... زحف الدجى فإلى اللقاء نهارا
ففرى الرصاص من الأصيل سكونه ... وبدا الجبانُ بوجهه ختّارا
عارٌ، له بردى تنهَنهَ وانزوى ... وشجا ذكاءَ فأسرعتْ تتوارى

لكلّ مقام مقال

سورية، هل من عقلاء؟

ممّا لاشكّ فيه أنّ نظام بشّار الأسد، ومنذ اليوم الأوّل الذي قرّر فيه تمسّكه بالسلطة - بأيّ ثمن كان - وشنّ حربه ضدّ الشعب السوريّ، قرّر معه التخلّي عن الحدود الدنيا من العقل.

وكان من نتائج هذا القرار توريط البلاد في حرب أهليّة ضارية ابتكر لها مبرّرات وأدوات مكّنته من الاستمرار بها حتّى اليوم. وأريد فقط أن أذكّر بكيفيّة استخدامه لعمليّة التجييش الطائفيّ، وتشجيع النشطاء على حمل السلاح، إنْ كان ذلك من خلال العنف المبالغ فيه ضدّ الناشطين المدنيّين، أو من خلال إلقاء السلاح أمام المتظاهرين الشباب، لأغرائهم بالتقاطه واستخدامه.

ورغم تحميلنا النظام المسؤوليّة الأولى والكبرى، فيما وصلنا إليه اليوم، لكن لابدّ من الإقرار بأنّ جهات عدّة كانت تنتظر الفرصة التي اتاحتها تصرّفات النظام الرعناء، فبادرت بعد حين إلى التقاط الفرصة السانحة، ولم تفوّتها، فاستخدمت كلتا الورقتين الطائفيّة والسلاح؛ وهنا ظنّ النظام أنّه أمسك بالورقة التي تمكّنه من إجهاض الثورة، ولم ينجح.

لكن اليوم، وبعد ثلاث سنوات ونصف من بداية الثورة، وبعد هذا الاستعصاء الذي وصلت إليه البلاد، حيث لا يوجد أفق لنهاية هذه المجزرة التي تهدّد البلاد والعباد، فالشعب عانى ويعاني من القتل، والتهجير، والسجون، والجوع، والإذلال، والبلد يعاني من خطر التقسيم والتشرذم، وخطر هيمنة مجموعات مسلّحة تكفيريّة تهدّد الجميع، حيث وصلنا إلى نقطة أصبح فيها الجميع خاسراً، لا الرافضون للنظام فيها رابحون، ولا الموالون للنظام رابحون، الطرفان فيها يدفعون من دمائهم، ومن أرزاقهم، ومستقبلهم ومستقبل أولادهم، والرابح الوحيد هو النظام، حتّى ولو كان على حساب الموالين، وداعش، والنصرة، وزهرمان علوش، ومن على شاكلتهم، ولو ذُبح فيها نصف الشعب السوريّ، فهم لا يساوون شيئاً فيما لو انتهى الجنون السائد وانتصرت البلاد، وساد السلام.

الحال الذي نحن فيه يحتاج إلى رجال شجعان يملكون من الجرأة والإقدام، على طرح الواقع المرّ وشرحه للشعب بكلّ صراحة ووضوح، يتوجّهون في خطابهم إلى المواطنين السوريّين معارضين وموالين، دون خوف من هجمات المتطرّفين العميان في كلا الجانبين وهم موقنون أنّ هناك داعشَين، ونصرتَين، وزهرمانين، وهؤلاء لا مصلحة لهم في إيقاف القتال والقتل، هم مستفيدون من استمرار القتال والتهجير وكلّ (البلاوي) التي أصابتنا وتصيبنا.

لاشكّ أنّ هؤلاء الرجال الشجعان العقلاء (سياسيّين، ومفكّرين، وأدباء، وكوادر، وعسكريّين، ....) هؤلاء الرجال العقلاء، الحكماء موجودون بيننا، يستطيعون الإقدام وحمل الراية.

رايـة جمع الشعب السوريّ وفكّ أسره من قبضة المتطرّفين العميان، وقيادته إلى طريق الخلاص، طريق الوطن، والمواطنة، والوحدة الوطنية، طريق إعادة بناء سورية من جديد.

توفيق دنيا

الذكرى الخامسة والستّون لهيروشيما وناغاساكي

في السادس والتاسع من آب ١٩٤٥ على التوالي، قُتل جرّاء قصف الطيران الأميركيّ لقنبلتين ذرّيّتين على مدينتي هيروشيما وناغاساكي اليابانيّتين ما يقارب ١٦٠ ألف إنسان. وقد استعاد العالم هذه الذكرى الرهيبة منذ أيّام فقال «بان غي مون» الأمين العام للأمم المتّحدة في هذه المناسبة: «الحياة قصيرة، لكنّ الذكرى طويلة... وإنّ ذلك اليوم سيظلّ متوقّداً في الذاكرة مثلما توقّدت السماء يوم القنبلة، وسيظلّ داكناً مثل المطر الأسود الذي تبعها...»

وماذا سيقول العالم عن المأساة السوريّة التي تجاوز عدد ضحاياها، - حتّى اليوم – مئات الآلاف من البشر؟

ألن يذكر العالم أنّه لم يستطع إلّا أن يُدير ظهره لمن سقطت فوقه البراميل المتفجّرة، أولمن مات بالأسلحة الكيمياويّة أو مات جوعاً أو نزح أو ..؟

نكزة

التسلّط، وسياسة كمّ الأفواه، والحجر على الحرّيّات، والعنف في قمع المعارضات، وتقديس القائد الفرد، واعتبار طاعته مقياساً وحيداً للوطنيّة، وجعل مراكز القرار الحقيقي في يد الشقيق أو الابن أو الصهر أو ابن الخال أو ابن العم أو الأخ من الأم بغضّ النظر عن أيّ مؤهّل يحمله، والإصرار على تبذير مقدّرات البلد في معارك وهميّة ضدّ أعداء افتراضيّين يُطلَق عليهم اسم «أعداء الثورة، أو العملاء، أو الرجعيّين... إلى ما لا آخر له من التسميات»، ورعاية وتشجيع قيم النميمة والوشاية وكتابة التقارير، وتحويل المجتمع إلى كتلة من البشر «المتعايشين» في ظلّ حالة مرعبة من انعدام الثقة والريبة والشكّ والخوف واليأس.....

كلّ ذلك نجني ثماره المُرّة اليوم على شكل حطام ندوسه بأقدامنا ونسمّيه (وطناً)،

عمر هذا الخراب من عمر هؤلاء الطغاة.

إسلام أبو شكير

صدر عن «شركة رياض الريّس للكتب والنشر» كتاب جديد للباحث والأستاذ الجامعي فواز طرابلسي بعنوان «الديموقراطية ثورة». ينقسم الكتاب إلى قسمين محورهما الديموقراطيّة. القسم الأوّل عبارة عن دراسات ومقارنات تاريخيّة بين التجربتين الغربية والعربية والعلاقة بين الحرّيّة والمساواة وبين النفط والاستبداد والعروبة والديموقراطيّة. أمّا القسم الثاني فيتابع فيه المؤلّف العمليّات الثوريّة الديموقراطيّة التي عبّرت عن نفسها بـ «انفجارات» شعبيّة ضدّ الأنظمة العربيّة في كلّ من تونس وليبيا ومصر وسورية والأردنّ إلخ. منذ مطلع العام ٢٠١٠ ولا تزال مستمرّة حتّى كتابة هذه السطور.

صدر عن شركة «رياض الريّس للكتب والنشر» كتاب جديد للناشط السوريّ رضوان زيادة بعنوان: «السلطة والاستخبارات في سورية».

يركّز هذا الكتاب على الممارسات المشار إليها التي ألّفت تلك المعارضات وخصوصاً في العقد الأوّل من عهد الأسد الابن، والعلاقات اللبنانيّة السوريّة ودور سورية الإقليميّ في حرب تمّوز ٢٠٠٦ وما بعدها وصولاً إلى الثورة «السلميّة» التي تحوّلت إلى حرب أهليّة تُستخدم فيها كافّة الأسلحة بدءاً من الأجسام العارية إلى الفايسبوك والإنترنت وصولاً إلى المتفجّرات والطائرات القاذفة والصواريخ الاستراتيجيّة.

الكتاب يقع في ٣٥٠ صفحة من القطع الوسط

سمعنا، شفنا.. وبدنا نحكي

سمعنا..

أنّ رئيس الحكومة السوريّة المؤقّتة المُقالة قبل أقلّ من أسبوعين، أعاد ترشيح نفسه لنفس المنصب! ليست مشكلة، الرجل حرّ برشّح حالو أم ما برشّح حالو هي شغلة هو بقدّر عواقبها، بس اللي ما عم أقدر افهمه أنّه من أسبوعين فقط وبأغلبية الأصوات قررت جماعة الائتلاف إقالته مع فريقه الحكومي، واليوم صاحبنا يقدّم ترشيحه لنفس المجموعة والتي ستجتمع لتختار رئيس الحكومة الجديدة، يعني نفس من صوّت على إقالته سيصوّت على منحه الثقة من جديد، هناك ثلاث احتمالات: أن يكون صاحبنا قد قرأ تغيراً في كفّة المصوّتين لصالحه بقدرة قادر، أو أنّ هناك من وعده بالتأثير على الكتل المؤثرة، أو أنّه ليس مؤمناً، لأنّ المؤمن لا يُلدغ من جُحر مرتين!!

شفنا..

مواقع الكترونيّة تنشر أسماء المتقدّمين لمنصب رئيس الحكومة السوريّة المؤقّتة، البعض ذكر عددهم ب ٢٥ وبعضهم ٤٥ وبعضهم ذكر اسم أحد المرشحين على أساس أنّه سيدة وهو سيد، وغير مرشح لهكذا منصب أيضاً! لا أعرف كيف لمواقع بعضها صار قديماً بمعنى أنه اكتسب خبرة في العمل الصحفي، وبعض مدراء هذه المواقع أعضاء في الائتلاف، ومع هذا يقعون في أخطاء من هذا النوع؟! متى سنكتشف أنّ المصداقيّة في نقل الخبر واحد من أولويّات العمل الإعلاميّ؟!، ومتى سنكتشف أنّ السبق الصحفيّ لا يكون بالكذب والتدليس؟!. وكأنهّم يؤكّدون قول جدّتي مدمنة سماع الأخبار من الراديو «لا تصدّقوهم حكي جرايد وإذاعات» الله يرحمك يا جدّتي.

بدنا نحكي..

يعني حكومة مؤقّتة وخارج حدود الوطن، وبصلاحيّات لا تذكر، وبميزانية لا تتعدّى ٥٪ من الهبة التي قدّمها أبو متعب لسعد الحريري لدعم جيش لبنان ضدّ الإرهابيّين، وكتير من الناس مو سمعانة أنّه في حكومة، وكتير منهم مو شايلتهم من أرضهم، ومع هيك كلّ هالتجاذب وكلّ هالخلافات وكلّ هالتكتلات وكلّ هاللعب من تحت الطاولة ومن فوق الطاولة والشتائم من فوق الزنار ومن تحت الزنار؛ يعني لو كان بشّار قد سقط وكنّا نتفق على تشكيل حكومة انتقاليّة لسوريا وفي الداخل السوريّ، شو اللي كان صار معنا ولوين كانت وصلت فضائحنا؟؟؟...

اتّقوا الشعب في عبثكم المجنون يا سادة.

حسين برو

المدير العام
توفيق دنيا

هيئة التحرير
بسّام يوسف - حسين برو - بشّار فستق - منير الأيّوبي
غزوان قرنفل - ثائر موسى - عزّة البحرة

فريق العمل
الموقع الإلكتروني : محمّد نجّار
سكرتاريا : نور العبدالله
الترجمة : مها الخضّور

الآراء الواردة في كلّنا سوريّون تعبّر عن رأي الكاتب
و لا تعبّر بالضرورة عن رأي الصحيفة

newspaper@allsyrians.org
www.allsyrians.org